تحرير النص المعجمي عند العرب
"مادة شعر ومشتقاتها أنموذجاً" مقاربة وإشكالية

عبدالكريم مجاهد*

ملخص

يعالج البحث إشكالية معجمية وهي ترتيب المشتقات ومعانيها تحت المدخل اللغوي الواحد من خلال المقارنة بين عشرين معجماً عربياً قديماً وحديثاً، في المستويات الصوتية حيث التزمت المعاجم بضبط المداخل والمشتقات بالحركات أو بالنص عليها أو بالإشارة إلى باب الكلمة سماعاً، والصرفية، فمنها ما قدّم الأسماء على الأفعال ومنها على العكس من ذلك. وأما المعاجم الحديثة فقد قدّمت الأفعال على الأسماء، وتنوّعت طرق الأفعال على الأسماء. وتنوّعت طرق إيراد الجمع. وقُدم المعنى الحسي على العقلي، والمعنى الحقيقي على المجازي.

وقد تتضمن النصوص المعجمية كذلك بحوثاً نحوية وصرفية، وأخرى تاريخية ودينية مع الشواهد. واستعملت بعض المعاجم رموزاً ولكنها لم تكن موحدة فيما بينها.

المقدمة:

تثار في أيامنا جملة من القضايا المعجمية التي تعد من المآخذ على المعاجم العربية التي وضعت قديماً وحديثاً، وقد تتبعها عفيف عبدالرحمن وعد منها اثنتي عشرة قضية[1] في بحث له بعنوان "من قضايا المعجمية العربية المعاصرة" وهو في جملته وثيقة تود المحافظة على أصالة القديم وتحديد عناصر التجديد واكتفى فيه صاحبه بمس القضايا والتنبيه عليها دون توسع، وقد يكون من مقاصد واضعه المشاركة في رسم منهجية علمية لصناعة معجمية عربية.

ومن هذه القضايا ترتيب المشتقات في المادة الواحدة أو قضية الترتيب الداخلي للمادة المعجمية التي غاب عنها النسق في عرض معاني مفردات اللغة، وخلت من ترتيب المشتقات تحت المادة الواحدة وأصبح الخلط هو السمة الغالبة في سرد مفردات المادة، بلا منهجية تلتزم بتقديم المعاني الحقيقية على المجازية، أو المعاني الحسية على العقلية، أو تتقيدُ بتنظيم معين للأفعال وتقديمهما على الأسماء، عدا الاضطراب في إيراد الأسماء وجموعها والأعلام ومواضعها والشواهد وضرورتها.

ومن أجل أن ندرك أبعاد هذه الإشكالية وبصورة علمية وتطبيقية، ولا يبقى الأمر مجرد انطباعات لا يسندها دليل، رأيت أن أقوم بمقارنة منهجية وموازنة واقعية تبينُ الكيفية التي عالجت بها المعاجم العربية القديمة والحديثة الترتيب الداخلي لمادة لغوية واحدة هي مادة شعر ومشتقاتها في المعاجم التالية:

---

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء – الأردن.

١. عبدالرحمن، عفيف، **في المعجمية العربية المعاصرة** ٣٧٣-٤٠٠.

العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، والجمهرة لان دريد، والمجمل لابن فارس، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، وصحاح اللغة للجوهري، والمحكم لابن سيده، وأساس البلاغة للزمخشري، واللسان لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، وتاج العروس للزبيدي، ومحيط المحيط لبطرس البستاني، وأقرب الموارد للشرتوني، والبستان والوافي لعبد الله البستاني، ومتن اللغة للشيخ أحمد رضا، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، والرائد لجبران مسعود، والمحيط لأديب اللجمي وزملائه، والهادي لحسن الكرمي.

وستتناول الدراسة مقارنة النواحي التالية:

أولا: الجانب الصوتي : العلامات الصوتية المميزة لنطق المداخل وضبطها.

ثانياً: الجانب التصريفي :

١.تقديم منهجي.

٢.البدء بالفعل أو بالاسم.

٣.تقديم المجرد على المزيد من الأفعال.

٤.تقديم الفعل اللازم على المتعدي.

٥.الأسماء (المصادر والمشتقات وجموعها).

ثالثاً: الجانب المعنوي :

١.المعنى العام وطرق أدائه.

٢.الترتيب بين المعاني الحسية والعقلية.

٣.الترتيب بين المعاني الحقيقية والمجازية.

رابعاً: عناصر أخرى:

١.البحوث الدلالية والنحوية والصرفية.

٢.الشواهد وتنوّعها.

٣.ذكر الأعلام.

٤.الرموز المستعملة .

٥.تتميمات وتوضيحات.

خامساً: النتائج والتوصيات.

أولاً : الجانب الصوتي: العلامات الصوتية المميزة لنطق المداخل وضبطها

إنّ المتأمل للطريقة التي اتبعت في المعاجم العربية، لبيان الكيفية التي يجب أن تنطق بها مداخل الكلمات العربية ومشتقاتها المتفرعة عنها، يجد أن السمة الغالبة عليها هي الضبط بالشكل، أي بوضع الحركات: الفتحة، الضمة، الكسرة، والسكون على الحروف. والحركات هي العلامات الصوتية العربية التي يستدل بها على نطق الكلمات، وهذه هي الطريقة التي التزم بها معجم العين للخليل ومجمل اللغة لابن فارس والمحكم لابن سيده وأساس البلاغة للزمخشري ولسان العرب لابن منظور ومعجم متن اللغة لأحمد رضا والمعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة والرائد لجبران مسعود والمحيط لأديب اللجمي وزملائه والهادي لحسن الكرمي.

ولم يكتفِ المعجميون العرب بهذه الطريقة، واتبعوا وسائل أخرى من أجل الضبط والتفريق بين صيغة وأخرى. فإذا تشابهت الحروف فإنهم يزيدون على الضبط بالشكل صورة إيضاحية أخرى كقول ابن دريد في الجمهرة: والشَّعر معروف بتحريك العين وتسكينها. وفيما أعتقد أن هذه الوسيلة المعجمية منقولة عن الخليل في العين ولكنه

يستعمل مصطلحات أخرى كقوله في مادة (ع ق ر) ويقال: وعُقْر الدار وعَقْر الدار بالرفع والنصب[٢].

والرفع والنصب ليسا مصطلحين صوتيين، وإنما مصطلحان نحويان تركيبيان، وليسا علامتين صوتيتين. وبودي هنا أن أصحح ما أورده حسين نصّار في كتابه المعجم العربي، نشأته وتطوّره في فصل له بعنوان "عيوب المعجم القديمة" حيث قال:

"لعل أوّل ما يؤخذ على معاجمنا جميعها التصحيف. فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التي ترسمها وتحتاج إلى إشارات مضافة (ربما يعني الحركات) فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه، ومن الممكن ألاّ تقع هذه الإشارات المضافة في موقعها الصحيح، بسبب إهمال الكاتب أو تعبه، فتسبب الخطأ. ولم يأبه أصحاب المعاجم الأولى لدفع هذا الخطر عن كتبهم حتى جاء أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) فضبط ألفاظه في البارع بالعبارة، ولكن العلماء بعده أهملوا سنته حتى أحياها المجد الفيروزأبادي في القاموس المحيط، وكانت هذه الخطوة ذات خطر في حماية الألفاظ من تصحيف الحركات، ولكنها أرغمت المؤلف أن يذيل كل كلمة بأخرى أو بكلمات قد تصل إلى خمس، ليبيّن ضبطها، فشغل هذا فراغاً كبيراً من المعاجم ويضيع علينا وقتاً طويلاً نضنّ به أن يذهب هباءً"[٣].

قد يلاحظ القارئ طول القطعة المقتطفة ولكن للضرورة أحكام، فإنّ لي ملاحظات اقتضت ذلك، فقوله "ولم يأبه أصحاب المعاجم الأولى ... حتى جاء أبو علي القالي فضبط ألفاظه في البارع بالعبارة"، ينقصه الاستقصاء الذي فوّت عليه معرفة الحقيقة في هذا الأمر ورد الحق لأصحابه. فالعبارة المقتبسة من العين للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في قوله "... بالرفع والنصب" وكذلك ما أورده ابن دريد (ت ٣٢١هـ) في الجمهرة حين قال: والشَّعر معروف بتحريك العين وتسكينها، يؤيدان ما أثبتناه.

ويمكننا لو بحثنا أكثر في العين والجمهرة أن نجد مثيلاً لعبارتيهما يتنافى مع ما قرره حسين نصار من أن القالي في البارع هو السباق إلى الضبط بالعبارة، فهو متوفى سنة ٣٥٦هـ كما هو معروف، بينما كانت وفاة الخليل سنة ١٧٥هـ، وابن دريد سنة ٣٢١هـ.

أما المقولة الثانية التي يجب إعادة النظر فيها فهي قول حسين نصار: "ولكن العلماء بعده (أي بعد القالي) أهملوا سنَّته حتى أحياها المجد الفيروز آبادي في القاموس المحيط" وهي معلومة تحتاج إلى مراجعة من حسين نصار، لأن الجوهري وهو المتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ في الصحاح، والفيومي المتوفى في حدود سنة ٧٦٠هـ في المصباح المنير قد سبقا الفيروز آبادي وهو المتوفى سنة ٨١٦هـ، إذ اعتمدا هذه الوسيلة، وهذا ما ورد في العبارات أو الإشارات المقتطفة من معجميهما.

ويمكن أن نضيف إليهما سبق الفارابي (ت٣٢١هـ) في ديوان الأدب، وإن لم يكن هذا المعجم أحد مراجع دراستنا، فلو نظرنا مادة أخرى فيه مثل مادة "حبب" لوجدنا فيه" لا يأتي يفعِل – بالكسر – في المضاف".

كذلك نجد الجوهري في الصحاح يلجأ لهذه

---

٢. الفراهيدي، الخليل، **العين**، ط درويش، ١٧١.
٣. نصار، حسين، **المعجم العربي**، ٢/ ٧٤٧-٧٤٨.

الوسيلة بقوله في هذه المادة، أقصد مادة (شعر) "الشِّعْرة بالكسر" أي كسر الشين.

وكانت هذه إحدى الوسائل التي استخدمها الفيروز أبادي في القاموس المحيط كقوله: شَعَر به ... شِعراً وشَعْراً وشِعرة مثلَّثة" ولعله يقصد أن العين في الفعل شعر مثلثة الحركة أي بالفتح والضم والكسر، ثم نَجد قوله فيما بعد ... والشَّعْر ويحرك أي إن العين الساكنة يمكن تحريكها بالفتح، لأنه يتبعها بقوله "الواحدة شَعْرة".

وقد اعتمد الطريقة نفسها وسيلة معجمية الزبيدي في تاج العروس نحو "وشعرت بالشيء بالفتح، أشعُر به بالضم ... وشِعري بالكسر... وشُعري بالضم وقد قيل بالفتح أيضاً".

وكذلك المصباح المنير للفيومي الذي جاء فيه: "الشعْر بسكون العين ... وبفتحها ... والشَعار بالفتح ... والشِعار بالكسر".

ومحيط المحيطِ لبطرس البستاني نجد فيه: "وشَعُر به ... مثلثة". ونجد النص نفسه في أقرب الموارد للشرتوني، إضافة إلى ما ذكره في غير هذا الموضع من قوله: "الشِعار ... وشِعار الحج بالكسر والشَعارْ بالفتح ... والشّعرة بفتح فكسر ...".

وفي معجم البستان نجد عبدالله البستاني، وكذلك في معجمه الوسيط المسمى الوافي، يستعين بهذه الوسيلة. ففيه "الشَعار بالفتح ... والشِعار بالكسر ... والشِّعراء بالكسر والمد ... والشَعِرة بفتح فكسر ... والشِعرة بالكسر، والشَعرة بالفتح والشِّعرى بالكسر...".

وكذلك لا بد من الإشارة إلى وسيلة أخرى استعملها المعجميون لضبط النطق غير ما سبق ذكره، وهي التنبيه على أنه من باب كذا أو ككذا أو مثل كذا أو على وزن كذا من الأفعال والأسماء المعروفة الوزن والضبط، وقد جاء مثل ذلك في القاموس المحيط نحو "شَعرَ به كنَصَر وكَرُم..." وفي تاج العروس الشيء نفسه حيث جاء فيه "شَعَر به كنصر وكرُم" وأحياناً يذكر مثل هذه الوسيلة بعد الضبط بالشكل والنص على الحركة باسمها كقوله شِعرى بالكسر كذكرْى وشُعْرى بالضم كرُجعى.

ويلجأ لمثل ذلك صاحب المصباح المنير ولكن دون العناية بالضبط بالشكل، بعكس التاج في قوله : الشعْر بسكون العين فيجمع على شعور مثل فَلس فلوس، وبفتحها فيجمع على أشعار مثل سبب وأسباب ... وشعرت بالشيء شعوراً من باب قعد ... والشِّعرة وزان سدرة.

وأما محيط المحيط فكان في نهجه هذه الوسيلة واتباعها أقرب إلى القاموس المحيط منه إلى تاج العروس في قوله : شَعَر من باب نصر وشعُر من باب فضُل ... والشرتوني في أقرب المورد يسلك السبيل نفسه في قوله: وقِيل شَعَر من باب نصَر وشعُر من باب كرُم... .

وتبدو الفروق في هذه الوسيلة واضحة بين المعاجم، فمحيط المحيط وأقرب الموارد نهجا نهج القاموس المحيط من حيث الضبط بالشكل، مع ذكر الشبيه أو المثيل، أي النطق المعروف سماعاً بوزنه وضبطه.

وأمّا المصباح المنير فنهجه أقرب إلى تاج العروس، إذ الفرق بينهما يبدو في عدم عناية المصباح بضبط المداخل بالحركات بعكس

التاج.

والخلاصة التي يمكن ان نسجلها هي أن المعاجم العربية قد استعانت بعدة وسائل لضبط نطق المداخل ومشتقاتها وكانت الوسائل كالتالي:

١. الوسيلة الغالبة هي وضع الحركات أي ضبط الكلمات بالشكل التام دون الاستعانة بأية وسيلة أخرى، فقد استخدمها عشرة معاجم بين قديم وحديث من أصل عشرين معجماً اتخذتها لإقامة هذه الدراسة عليها وهي: العين، مجمل اللغة، المحكم، أساس البلاغة، لسان العرب، متن اللغة، الرائد، المعجم الوسيط، المحيط، الهادي.

٢. من المعاجم ما أضاف إليها وسيلة أخرى وهي النص على نوع الحركة، وذلك بعد الضبط بالشكل وهي ثمانية معاجم: الجمهرة لابن دريد، الصحاح للجوهري، القاموس المحيط للفيروز آبادي، تاج العروس للزبيدي، المصباح المنير للفيومي، أقرب الموارد للشرتوني، معجم البستان لعبدالله البستاني وكذلك معجمه المسمّى الوافي.

٣. ومن المعاجم ما أضاف إلى ما سبق وسيلة أخرى وهي الإشارة إلى أن الكلمة من باب كذا أو على زنة كذا أو مثل كذا، من الصيغ المعروفة الوزن والضبط سماعاً، طبعاً إضافة إلى الوسيلتين السابقتين، أي إنها لجأت للوسائل المعروفة في العربية كلها. وقد ورد ذلك في المعاجم نفسها عدا الجمهرة والصحاح، التي استخدمت الوسيلة الثانية هي: القاموس المحيط، وتاج العروس، والمصباح المنير، ومحيط المحيط، وأقرب الموارد.

وأرى أن هذه الوسائل التي استعملتها المعاجم العربية، منفردة أو مجتمعة هي أفضل من الطريقة التي تستخدمها اللغة الإنجليزية، وهي أكثر لغات العالم حالياً انتشاراً بين البشر، التي تردف كل مدخل في معاجمها بطريقة نطقها Pronunciation بكتابة المدخل ثانية بأبجدية فونيمية صوتية Phonemic Alphabet أو ما يصطلح على توصيفه بقولهم Reading Transcription ولا يُكتفى بذلك بل نجد كل معجم مصدّراً بمفاتيح للرموز الصوتية Key To Phonetic Symbols وكأنها أبجدية أخرى على الناطق بالإنجليزية أو مستعملها أن يحفظها ويلم بها بل يتقنها، حتى يتمكن من القراءة الصحيحة السليمة، أي إن الوحدة الصوتية الواحدة قد يختلف نطقها من كلمة لأخرى،وعليه يجب كتابة الصوت الواحد بأكثر من رمز حسب طريقة نطقه .

وإذا استطعنا أن نصف هذه الأبجدية بالدقة، فإننا لا نتجنى أو نبالغ إذا وصفناها أيضاً بالتعقيد والصعوبة التي لا تسري إلاّ على لغة كالإنجليزية، لما في نظامها الصوتي من تنوع واختلاف يكاد يجعل نطق فونيماتها سماعياً وليس قياسياً، حتى ليظن المتكلم أن لكل كلمة نطقها الخاص بها الذي قد يتفق ويتشابه مع كلمات ليس لها التهجئة نفسها مثل: two - too و red-read (في صيغة الماضي)

و week-weak و know-no

هكذا بعكس ما يتميز به نظام الضبط العربي من بساطة وسهولة يتمثل في وضع رموز للحركات القصيرة هي الفتحة والضمة والكسرة، وللحركات الطويلة الألف والواو

والياء (المدّيتيـن)، فهي طريقة اقتصادية في عدد رموزها الكتابية تتناسب مع العربية.

وكذلك نستطيع أن نعد اللجوء إلى الأبجدية الصوتية الدولية لترميز الأصوات أمراً لا يمكن استخدامه في المعاجم العربية الحديثة التي يستعملها عامة الناس وخاصتهم، لأنه أكثر تعقيداً في كتابته، وإن كان أكثر دقة، وقد يكون مطلوباً في المحافل العلمية المتخصصة التي لا تعرف الرموز الصوتية الكتابية العربية.

ويبقى أن أشير إلى نقص أو تقصير في معاجمنا وهو عدم التفاتها إلى النبر وتوضيح مكانه. وهو أمر قد نجد له تعليلاً وفيه العذر الوجيه للمعجميين، وهو أن النبر من حيث المبدأ ليس له وظيفة نحوية أو صرفية ثابتة في لغتنا، وهو محل أخذ ورد عند الباحثين فهنري فليش مثلاً يرى أن نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم ... أما علم الصرف فيبدو أن فكرة النبر قد أهمته جزئياً وذلك في حالة واحدة فحسب حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة (المنبورة) في مقابل الألف المقصورة (غير المنبورة) ... وهذه الحالة تدع رغم ذلك دوراً ثانوياً للنبر(٤).

وأما تمام حسّان فينفي معرفة علماء العربية قديماً لهذا الملمح الصوتي، إذ يقول: "إن دراسة النبر ودراسة التنغيم في العربية تتطلب شيئاً من المجازفة، لأنها لم تعرف ذلك في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئاً من هاتين الناحيتين"(٥).

٤. فليش، هنري، **العربية الفصحى**، ١٨٢،٤٩.

٥. حسان، تمام، **مناهج البحث في اللغة**، ١٦٣-١٦٤.

حتى من حاول من علمائنا ولغويينا المحدثين أن يقيم له دراسة منظمة كتمام حسّان لم تكن الدراسة محيطة مستفيضة وضافية بشكل شافٍ وكافٍ، كما يقول المناطقة والأصوليون، حيث أشار إلى نوعين من النبر: نبر الصيغة ونبر الكلمة.

وعده من اختصاص البناء ومثل له ببناءين هما (اسما الفاعل والمفعول). ثم نبر السياق الذي سماه محمود السعران ارتكاز الجملة، وهو أقرب إلى التنغيم الذي علّق عليه تمام حسان مكتفياً بوصفه بأنه قد يكون تأكيدياً أو تقريريا(٦) مع توضيح يسير.

ويترتب بالضرورة على ما سبق أنه لا يوجد له علامة مميزة ولم يعين له مكان في ألفاظ العربية يمكن استخدامها في المعاجم ويؤكد ما ذكر كله أنيس فريحة بقوله الذي يحسن أن نختتم به كلامنا: "إن قضية النبرة لم يعرها العرب أقل انتباه ... ولم يعطها لغويو العرب حقها من العناية، حتى إنهم لم يضعوا لها لفظاً خاصاً ونعني قضية النبرة وأثرها في الحركة من حيث الطول والقصر"(٧).

ثانياً: الجانب التصريفي

١. **تقديم منهجي:** عند النظر في ترتيب المشتقات في المعاجم العربية القديمة

٦. المرجع السابق ١٦٣. السعران، محمود، **علم اللغة**، ٢٠٨-٢٠٩.

٧. معهد الدراسات العربية العالمية، **اللهجات وأسلوب دراستها**، ٥٠-٧٠. وكلامه ليس صحيحاً على إطلاقه هو وتمام حسان، فقد ورد إشارات واضحة في **خصائص ابن جني** ٢، ٣٧٠-٣٧١، قد تصفه وتوضح مفهومه دون أن تذكره باسمه أو مصطلحه وقد شرحت في **الدلالة اللغوية عند العرب**، ١٧٤-١٧٥.

خاصة، نجدها تسير على غير هدى، ودون منهج أو خطة مرسومة، فمنها ما كان يبدأ بالفعل ويذكر بعده الأسماء قبل أن يستوفي الأفعال، ثم يعود للفعل ويتركه لاسم، وينتقل من الاسم إلى الفعل، ومنها ما يبدأ بالاسم. هكذا يسودها الاضطراب وعدم الاطراد. وممن وجهوا النقد الشديد لهذا النهج المعجمي القديم أحمد فارس الشدياق في كتابه الجاسوس على القاموس، إذ يقول: "إن من أعظم الخلل وأشهر الزلل في كتب اللغة جميعاً قديمها وحديثها... خلط الأفعال الثلاثية بالأفعال الرباعية والخماسية والسداسية وخلط مشتقاتها ... فربما رأيت أحد معاني الفعل في أول المادة وباقي معانيه في آخره"(٨). ويقول في موضع آخر في الكتاب نفسه: "فالظاهر أن أول من ألف في اللغة لم يكن من همه سوى جمع الألفاظ فقط، مع أن من مستلزمات الجمع، أي جمع كان، الترتيب والانتظام ووضع كل شيء في محله"(٩). ويقول أيضاً: "ومن ذلك أنهم يبتدئون المادة باسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو اسم المكان والآلة ... عوضاً عن الابتداء بالفعل أو المصدر"(١٠).

كذلك أشار حسين نصّار إلى هذا الخلط والاضطراب وعده ضمن المآخذ على المعاجم العربية. ومن أهم أسباب الشكوى فيها، ويذكر في السياق نفسه أنه "إذا كانت المعاجم قد اضطربت في أبوابها وفصولها وموادها، فإن اضطرابها في داخل المواد أشد وأعظم، فلا رعاية لأي شيء، وإنما تخلط المعاني المجازية بالحقيقية ... والمشتقات بعضها ببعض ... وقد تبدأ بالفعل أو الاسم أو الصفة أو ما إليها بدون سبب"(١١).

وقد عدّ أحمد مختار عمر "أن أكبر عقبة تصادف الباحث في معاجمنا اللغوية عدم ترتيب المواد ترتيباً داخلياً. ففيها خلط الأسماء بالأفعال، والثلاثي بالرباعي والمجرّد بالمزيد، وخلط المشتقات بعضها ببعض"(١٢).

ويدرك حلمي خليل بوضوح عدم المنهجية التي سارت عليها المعاجم العربية فلا يتردد في القول: "يصعب على الباحث أن يجد منهجاً واضحاً اتبعه علماء المعاجم القدماء في سرد الكلمات والمشتقات داخل المادة الواحدة، فقد يبدأ المعجمي بعد المدخل بذكر الفعل أو الاسم أو الصفة، وقد يبدأ بالأفعال الرباعية قبل الثلاثية، وقد يقدم المجاز على الحقيقة... وقد يختلط المتعدي باللازم..."(١٣).

ويبدو أن أول من أدرك هذا المأخذ حديثاً، بطرس البستاني في محيط المحيط (ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٦٦م، والثاني عام ١٨٦٩م)، وقطر المحيط الذي أوجز فيه المحيط وظهر ١٨٦٩م حسبما أورده أحمد الخطيب(١٤). إذ يقول علي توفيق الحمد في بحث "بطرس البستاني وجهوده المعجمية" عن المحيط: "إن هذا المعجم هو أول المعاجم

---

٨. الشدياق، أحمد فارس، **الجاسوس على القاموس**، ١٠.

٩. المرجع السابق، ١١.

١٠. المرجع السابق، ١٤.

١١. عمر، احمد مختار، **المعجم العربي. نشأته وتطوره**، ٧٥٧-٧٥٨.

١٢. عمر، احمد المختار، **البحث اللغوي عند العرب**، ٢٦٠.

١٣. **في المعجمية العربية المعاصرة**، ٢١٤.

١٤. **حول المعجم العربي الحديث** (الموسم الثقافي الأول لمجمع اللغة العربية الأردني، ٢٢٣).

العربية المجددة، ولعله أهمها"[15]. وهو يؤيد بهذا ما سبق أن ذكره أحمد الخطيب من أن البستاني قد وضع لنا أول معجم عربي مجدّد، ولعله أهمها، وهو معجم محيط المحيط[16].

والبستاني بما جدده في معجمه وحققه من حيث الترتيب الخارجي والترتيب الداخلي... والتزامه منهجاً منسقاً من أول المعجم إلى نهايته ... تقتضينا أن نحكم بموضوعية على أن عمله في محيط المحيط متميز في الشكل والمضمون عن المعجمات السابقة، وأنه تخلّص من أكثر المآخذ التي تسجل على تلك المعجمات[17].

ويكون بذلك قد سبق الشدياق في انتقاداته للقاموس المحيط التي بلغت أربعة وعشرين نقداً تمثل في مجموعها مادة كتاب الجاسوس على القاموس (ظهر ١٨٨١م) الذي أعطى فيه مبدأ ترتيب المشتقات داخل المادة أهمية واضحة، لأن عملية الترتيب عنده يتحقق بها غرضان هامّان هما:

أ.سرعة الوصول إلى المعنى المراد.

ب.الوقوف على سر الوضع في العربية وبيان خصائصها[18].

ولعل ما ذكرناه سابقاً هو الذي جعل حسين نصّار أن ينوّه بجهود اللغويين في لبنان بقوله: "واتبعت مدرسة اليسوعيين والمجمع اللغوي نوعاً من النظام هو أحسن ما وجد في معاجمنا"[19].

وهو أيضاً نفسه الذي دفع احمد الخطيب إلى القول: "وإن هذه النهضة المعجمية المجدّدة تركز وجودها ... ظهورها... في لبنان"[20].

هذه المقدمة سقتها من أجل أن أصل إلىالمنهج الأمثل الذي يجب اتباعه في ترتيب الألفاظ داخلياً تحت المادة الواحدة الأصل أو الجذر وهل نبدأ المادة بالفعل أو بالاسم، وننظر في تجديد البستاني ومقترحات الشدياق ودوزي ومنهج المعجم الوسيط، من أجل استخراج المنهج الأمثل منها الذي سنحاكم من خلاله مناهج المعاجم المدروسة والمقارنة فيما بينها في ترتيبها للمواد المشتقة من مادة (شعر).

وترد الإشارة الأولى في العصر الحديث فيما التزم به البستاني في مقدمة محيط المحيط بقوله:" لأجل التسهيل على الطالب ميزت بين الأفعال والأسماء، وبين المجرد والمزيد -من الفريقين- كل نوع على حدته مندرجاً مع نظيره من الأبنية"[21].

وهو بذلك كما يقول علي الحمد قد "اختار منهجاً واحداً في الترتيب الداخلي، ففصل بين الأفعال والأسماء وكان يبدأ في المجرد ثم ينتهي إلى المزيد دون خلط بين المستويين، وسجّل صور استخدام الفعل المختلفة، ومعنى الفعل في كل صورة"[22].

ويبدو أن ما فعله البستاني في محيطه وفي رسمه الخطوط الكبرى للمعجم، الذي نحتاج

١٥. **في المعجمية العربية المعاصرة**، ٣٢٥.

١٦. المرجع السابق، ٣١٩.

١٧. المرجع السابق : ٣٢٩-٣٣٠ .

١٨. **علم المعاجم عند الشدياق**،٢٠٤ . من كتاب **في المعجمية العربية المعاصرة** ولا يوجد في **الجاسوس**، ٢٧ منه كما أشار حلمي خليل.

١٩. **المعجم العربي نشأته وتطوره**، ٧٥٨.

٢٠. **حول المعجم العربي الحديث**، ٢٢٣.

٢١. البستاني، بطرس، **محيط المحيط**، فاتحة الكتاب.

٢٢. **في المعجمية العربية المعاصرة**، ٣٢٣.

إليه في عصرنا الحاضر، في مقدمته لبستان الشيخ عبدالله البستاني، حين وضع التخطيط، وعاب المعجمات القديمة[٢٣]، كان الشرارة التي أنارت الطريق وفتحته للشدياق فيما أثاره من انتقادات على القاموس المحيط في الجاسوس على القاموس.

ومما يشجعني على تسجيل مثل هذا التأثر والتأثير بين البستاني والشدياق هو أن منطلقهما كان واحداً هو القاموس المحيط، إذ البستاني اعتمد عليه بتصريحه أن محيط المحيط "يحتوي ما في محيط الفيروز آبادي ... من مفردات وعلى زيادات كثيرة"[٢٤]، ومن فضول القول أن ننبه إلى أنه أراد أن يتلافى الخلط وعدم التنظيم الذي لاحظه في القاموس المحيط، فخالفه في ترتيب المداخل الخارجي، واتخاذه منهجاً منظماً في الترتيب الداخلي حرصاً منه على تخليص محيطه من المطاعن المنهجية والعلمية التي حرص الشدياق، فيما بعد، على إبرازها في صناعة معجم القاموس المحيط مثل خلطه المجاز بالحقيقة والعامي بالخاص ومزج العجمية بالعربية، وغير ذلك من المآخذ التي بلغت أربعة وعشرين، ذكرها صاحب الجاسوس على القاموس.

وكان شيئاً جميلاً من الشدياق ألا يكتفي بوصف الداء بل حاول أن يضع العلاج بما اقترحه من ترتيب للمشتقات والمعاني[٢٥] داخل المادة، ولا داعي لذكرها لأننا سنرى المعجم الوسيط قد أخذها في الحسبان مستفيداً منها، ومن منهج الشرتوني في أقرب الموارد الذي ذكر أولاً المجردات ثم المزيدات بحرف واحد ثم بحرفين وهكذا ... وذلك في ترتيبه للمشتقات الداخلة تحت المادة الواحدة[٢٦].

كما أنني لا أستطيع أن أتجاهل تأثير مبادئ مشروع معجم فيشر (ت ١٩٤٩م) على الفريق أو اللجنة التي اسند إليها وضع المعجم الوسيط، ولم يكن ليضيرها أن تستوحي تنظيم فيشر للمشتقات نصاً وروحاً، فالحكمة ضالة المؤمن، بدءاً بإيراد الفعل المجرد من كل مادة ثم المزيد، ثم يتابع بترتيب أبنية الأفعال، وبذكر الأسماء بعد الأفعال[٢٧] وفي ترتيب المعاني الحسي على العقلي، والحقيقي على المجازي ... الخ.

يبدو واضحاً أن المعجم الوسيط، باعتباره بداية لجيل جديد في التأليف المعجمي العربي وهو التأليف الجماعي، الصادر عن هيئة رسمية متخصصة وهو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، قد استفاد واضعوه خير استفادة من التجارب المعجمية السابقة بتركهم ما فيها من سلبيات كالخلط والاضطراب والجمع العشوائي، وأخذهم بالايجابي منها كسهولة الترتيب وتنظيم المشتقات والمعاني تحت المادة الواحدة، إضافة لما تهيأ للمعجم من وسائل التجديد سدّ به النقص في المحاولات المعجمية السابقة مما يمكننا أن نصفه، بما طبقه من التبويب والترتيب، بأنه التزم بالفن الحديث للمعاجم.

---

٢٣. معجم البستان،١٥. وما بعدها وجهود احمد فارس الشدياق في تطوير المعجم العربي المعاصر للدكتور يوسف مسلم ابو العدوس (ضمن كتاب **في المعجمية العربية المعاصرة**)، ٣٢٣.

٢٤. **محيط المحيط**، فاتحة الكتاب .

٢٥. **الجاسوس على القاموس**، ١١.

٢٦. **المعاجم العربية**، ١٣٥.

٢٧. المرجع السابق، ١٤٣.

وبناء على ما تقدم في السطور القليلة السابقة، لا يمكنني أن أتجاوز منهج المعجم الوسيط في الترتيب الداخلي باعتباره ترتيباً محكماً احتوى على عناصر التقليد والتجديد، مما يجعله أنموذجاً أصلح من غيره للاحتكام إليه في المقارنة بين المعاجم العربية القديمة والحديثة، ويحسن لذلك أن ننقل هنا المنهج الذي رسمته لجنة وضع المعجم لترتيب موادّه[٢٨]:

أ.تقديم الأفعال على الأسماء.

ب.تقديم المجرد على المزيد من الأفعال.

ج.تقديم المعنى الحسي على العقلي.

د.تقديم المعنى الحقيقي على المجازي.

ه.تقديم الفعل اللازم على الفعل المتعدي.

و.رتبت الأفعال على النحو التالي: الثلاثي المجرد وأقيسته، والمزيد بحرف وحرفين وثلاثة.

٢. **البدء بالفعل أو بالاسم**

إن الناظر في النصوص المعجمية سيجد اختلافاً بين المعاجم فيما ابتدأت به من المادة. ويمكننا تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: نوع من المعاجم القديمة نحو :العين، وجمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، ومجمل اللغة، والصحاح، وأساس البلاغة، والمصباح المنير، قدّمت الأسماء ولكن دون منهجية وتنظيم واطراد، إذ قبل أن يستوفي المعجم الأسماء يلتفت إلى الأفعال فيذكر شيئاً منها، وبعدها يعود للأسماء، ويذكر شيئاً منها ويرجع إلى الأفعال، وهكذا دواليك حتى تنتهي المادة بالأسماء بذكر الأعلام والألقاب منها خاصة، كالعين والتهذيب والصحاح، وأما مجمل اللغة وأساس البلاغة والمصباح المنير فلم تهتم بذكر الأعلام.

وفي معجم العين بدأت المادة بقوله: رجل أَشْعَر وبعده الشّعارِ والأَشْعر والشّعار، أي قدّم الأسماء، ثم تلا ذلك بذكر الأفعال بقوله: أَشعَر فلان، وشَعَرْت، وأَشْعُرُ به، ثم يعود للأسماء بقوله: والشِّعْر والشعارة والشعائر والشعيرة، فيتركها لذكر الأفعال بقوله: قد اشْعَرَت هذه البَدَنة لله، ثم يعود للأسماء كالشعرة والشعارير والشعْراء والشَّعراء والشِّعْرى. وهنا أيضاً يذكر أسماء هي أعلام نحو (بنو الشعيرة) والشّعْرى وشَعْر، ثم يعود إلى ذكر الأسماء كالشَّعْران والشِّعْرَة، وينهي المادة بشاهد شعري على اسم جبل هو شَعْر هو :

يحطُّ العُفرُ من أفْناء شعْرِ

ولم يترُك بذي سِلَعٍ حمارا

ويمكنني كذلك أن أقول، دون تجاوز، إنّ جمهرة اللغة قد سار على طريقة العين في الخلط بين الأسماء والأفعال وتوزيع ذكر الأعلام أو الألقاب في موضعين، فذكر الشعيراء، في وسط المادة اسماً لامرأة ولقباً لرجل، ثم يذكر أسماء أخرى نحو: أشاعر وشعراء والشّعرة ومُشَعَّر، وقبل أن ينهي مشتقات المادة يذكر: وشعْر جبل معروف، والأشعر والأقرع جبلان بالحجاز معروفان، ثم يتلو ذلك رجل أشعر وامرأة شَعْراء ... الخ

وأما الأنموذج الآخر من هذا القسم فنأخذ له المصباح المنير، حيث قدّم الأسماء وثنّى بالأفعال كقوله :الشعر بسكون العين فيجمع على شعور... وعلى أشعار فالشعورة والشعار بالفتح والكسر ثم يذكر الفعل شاعَرتُها ويعود

٢٨. **المعجم الوسيط**، ١٤-١٥.

للأسماء كالشعار وشعائر الحج والشعيرة والمشاعر والمشعر والشعير والشعر العربي والشاعر، ثم يعود للأفعال مثل شَعَرت أشعر ويلتفت إلى كلمة شاعر ويذكر جمعها ثم يعود إلى الفعل مرة أخرى بقولّ: شعرت بالشيء ويذكر مصادر القول وينهي المادة بالفعل أشعرت البدنة، ولم يأت على ذكر أعلام المادة سوى ما ذكره عند المشعر الحرام بأنه جبل بآخر مزدلفة (في وسط المادة).

ومما يمكننا ملاحظته كذلك أن الأسماء لم ترتب ترتيباً هجائياً فأشعر وشعار، والشعر والمشعر... الخ.

وأما ثانيها فهي المعاجم التي قدّمت الأفعال على الأسماء ولكنها تتفق مع القسم الأول في عدم اطراد هذا الأسلوب، إذ يحصل في سرد مشتقات المادة خلط كالمحكم واللسان والقاموس المحيط وتاج العروس.

وعندما نقارن مثلاً بين المحكم والقاموس المحيط لا نجد فرقاً يُذكر في المساجلة الدائرة بين الفعل والاسم سوى أنّ المحكم في إحدى المقارنات لم يذكر عَلَماً مقابلاً للعَلَم المذكور في القاموس المحيط، وقد عوّضت هذه المخالفة فيما بعد حيث ذكر المحكم عَلَماً وفوّت القاموس ذلك.

ومما يجدر ذكره كذلك، التوازن الذي يبدو حين ترجح كفة أحدهما في عدد المشتقات الفعلية أو الاسمية نجد تعويضاً لها في كفة أخرى لاحقة او سابقة وكأنها فوضى منظمة دون ترتيب محسوب.

وأما القسم الثالث والأخير فهي المعاجم التي قدّمت الأفعال وأخرت الأسماء بخطة مطّردة ومنهج منظم لا تبدأ بالأسماء إلا بعد الانتهاء من الأفعال، إضافة إلى ترتيب الأفعال فيما بينها بتقديم المجرد وصوره ثم المزيد بصيغة. وهي كلها من المعاجم الحديثة نحو محيط المحيط، أقرب الموارد، البستان، متن اللغة، المعجم الوسيط، الدائر، المحيط الهادي.

٣. تقديم المجرد على المزيد من الأفعال

قبل أن أجري المقارنة بين المعاجم لنرى التزام كل منها بتنظيم الأفعال بين مجرد ومزيد، يحسن بي أن أضع الأفعال التي جاءت من مادة (ش ع ر) في صورها وصيغها المنظمة المرتبة بدقة، ليكون أمامي الأنموذج الذي أقيس عليه:

الثلاثي المجرد منه	الثلاثي المزيد بحرف
(١) شَعَر	(٤) أشْعَر
(٢) شَعُر	(٥) شاعَرَ
(٣) شَعِر	(٦) شعَّر
المزيد بحرفين	**المزيد بثلاثة أحرف**
(٧) تشاعَر	(٩) استَشْعر
(٨) تشعَّر	

أمامي تسع صيغ فعلية تفرّعت من الجذر (ش ع ر)، ثلاث صيغ منها من الثلاثي المجرد التزمت بها المعاجم كلها دون استثناء وبالترتيب نفسه (شعُر بفتح العين وضمها وكسرها).

أما صور الثلاثي المزيد بحرف لم يذكر المحيط (معجم اللغة العربية) واحدة منها، وأما الرائد فالتزم بصيغة واحدة منها هي صيغة شَعّر. وسائر المعاجم التزمت بالصيغ الثلاث دون الترتيب الذي ارتضيناه مقياساً في المعجم الوسيط وهو (أشعَرَ، شاعَرَ، وشعرّ) وهو ما التزم به المعجم الوسيط.

وهناك صورتان للمزيد بحرفين وهما (تَشاعَرَ وتشعَّر) فلم يذكرهما الرائد والمحيط، أما متن اللغة والمعجم الوسيط فأهمل أولهما صيغة تشاعَر وذكر الثانية، بعكس المعجم الوسيط، وسائر المعاجم من هذا النوع ذكرت تشَعَّر وتَشَاعَرَ أي بعكس ترتيبهما في الأنموذج.

ومن المزيد بثلاثة أحرف وردت صيغة استَشْعَر، في المعاجم إلا اثنين هما الرائد و المحيط.

والخلاصة أن محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والهادي قد ذكرت صيغ المادة التسع بترتيبها المعهود (مجرد ثلاثي، مزيد بحرف وبحرفين وبثلاثة). وأما متن اللغة والمعجم الوسيط فذكرا ثماني صيغ من المادة، مع ملاحظة أن أولهما قد أهمل من المزيد صيغة تشاعَرَ مع إخلال واحد في الترتيب، حيث جاءت صيغة شاعَرَ بعد تشاعَرَ، أي قدّم المزيد بحرفين على المزيد بحرف واحد، وأما ثانيهما فكان ترتيبه مطابقاً للأنموذج (مجرد، مزيد بحرف وبحرفين وبثلاثة) مع إهمال صيغة تشعَّر.

وبقي معجمان هما الرائد الذي ذكر أربع صيغ من المادة مرتبة (المجردات مع المزيد بحرف) وأهمل الباقي، والمحيط الذي لم يذكر سوى الصيغ الثلاثة المجردة من المادة مرتبة وأهمل باقي الصيغ.

٤. تقديم الفعل اللازم على المتعدي

أرى أنه يصعب استجلاء الحقيقة ومعرفة اللازم من الصيغ الفعلية للمادة (ش ع ر) والمتعدي منها بنفسه أو بحرف الجر إلا بجدولة هذه الصيغ تحت معاجمها، وحسب الترتيب الذي وردت فيه من أجل إجراء المقارنة الدقيقة فيما بينها واستخلاص النتائج من أرض الواقع.

الهادي: إنّ من يتتبع الأفعال في المعاجم وبحسب الترتيب الذي وردت به سيجد أنّ الأمر الجامع بينها هو عدم التنظيم، ويخيّل إلي أن قضية تقديم اللازم وتأخير المتعدي لم تشغل بال أصحاب المعاجم، على وجه العموم مع استثناء لا يتعدى اثنين من المعاجم هما (المعجم الوسيط والمحيط) اللذان بدءا المادة بصيغة اللازم منها، وهي الصيغة الثلاثية المجردة (بشَعَر)، بينما نجد بعض المعاجم قد بدأت بالصيغة نفسها ولكن هي متعدّية بنفسها وهي محيط المحيط (شَعَر الخفَّ: بَطَّنه بشَعَر)، وأقرب الموارد (شَعَر الخفَّ والجبَّة وما أشبههما: بطَّنهما بشَعَر)، والبستان (شَعَر الجبّة والخفَّ وما أشبههما: بطّنهما بشَعَر)، ويكرر الأمر نفسه صاحب البستان في معجمه الوسيط (الوافي)، والهادي (شَعَر الاسكاف الخفَّ: بطّنه من داخله بشَعَر).

وهناك معاجم أخرى بدأت الأفعال بصيغة المتعدي بالهمزة وهي: العين (أشْعَر فلا قلبي همّاً: متعد لمفعولين)، والتهذيب (أشْعرها الله) والصحاح (أشْعَر الهَدْي)، وأساس البلاغة (أشْعَر خفه: بطَّنه بالشّعر). وأما المصباح المنير فقد استخدم صيغة متعدية بالألف وبدأ بها الأفعال وهي (شاعَرْتها).

وهناك نوع من المعاجم بدأت بصيغة المتعدي بحرف الجر وهي جمهرة اللغة (ما شَعَرت به)، ومجمل اللغة (شَعَرت بالشيء)،

ولسان العرب ومعه المحكم (شَعَر به)، وتاج العروس ومعه القاموس المحيط (شَعَر به)، ومتن اللغة (شَعَر وشَعُر بالشيء)، والرائد (شَعَر به).

ومن الجدير بالملاحظة كذلك الفوضى التي لا ضابط لها في ترتيب الأفعال. فمنهم من ثنّى بعد البداية بفعل لازم مثل أساس البلاغة (أشْعَرَ الجنينُ: نبت شَعْرُهُ)، والمصباح المنير (شَعَرْت: فطنْتُ، عَلمْتُ) والبستان، والوافي (شَعَر، وشَعُر: عَلِم به)، وكذلك الهادي (شَعَرَ الرجلَ: قال شعراً) وكلها بدأت بأفعال متعدِّية. وأما سائر المعاجم فقد ثنَّت بأفعال متعدِّية سواء بنفسها أو بالهمزة أو بحرف الجر.

ومما يستحق التسجيل كذلك أن الصيغة الواحدة تستعمل مرة لازمة نحو: شَعَر (شَعَر فلانٌ: شَعَر الرجلُ)، ومرة ثانية متعدية بنفسها نحو (شَعَر الخفَّ، شَعَرَ فلاناً) وثالثة متعدية بحرف الجر (شَعَر به: شَعَر له). وينطبق هذا القول على صيغة (أشْعَر): (أشْعَرَ الجنينُ: نبت عليه الشعر) (وأشْعَر والقوم: جعلوا لأنفسهم شعاراً أو نادوا بشعارهم) (وأشْعَرت الناقة: ألقت جنينها) فتكون لازمة. وتأتي متعدّية نحو (أشْعَر البَدَنَة، وأشْعَر الخفَّ، أشْعَر الهَدْيَ، أشْعَرت السكين)، وقد تكون متعدية لمفعولين نحو: أشْعُرُ فلاناً ما عَمَله، أشْعَرَهُ الأمر، أشْعَرَه غيره، أشْعَرَ فلان شراً، أشْعَر فلان فلاناً شراً، أشْعَر الحبُّ فلاناً مرضاً).

وكذلك صيغة شَعَّر فهي مرة لازمة في (شعَّر الجنين: نبت عليه الشَّعر، وأخرى متعدية في (شعّر فلان الخفَّ: بطّنه بشعر).

وآخر صيغة نمثل لها وهي استَشْعَرَ فهي لازمة مرة في (استشعر القومُ: تداعوا بالشعار في الحرب) و(واستشعر الجنين: نبت شَعْره) و (استَشْعَرت البقرة: صوتت لوليدها)، وتستعمل مرة ثانية متعدِّية نحو (استشعر فلان الشِّعار: لبسه)، (استشعر الرجل خوفاً: أضمره)، (استشعر الثوب: لبسه شِعاراً)،(استشعر خشية الله: اجعلها شعارك).

٥. الأسماء: المصادر والمشتقات وجموعها

لقد ذكرت فيما سبق أن منهج المعجم الوسيط بما احتواه منهجه من عناصر التقليد والتجديد، هو الأنموذج الذي سنحتكم إليه في الترتيب الداخلي. وعليه فإنّ ترتيبه للأسماء وهو الترتيب الهجائي سنتخذه مثالاً ... سنتبين بالمقارنة مدى احتذاء المعاجم، قديمها وحديثها، لمنهجه، ويستحسن لتسهيل المقارنة أن ننقل هنا ما جاء من الأسماء بترتيبها في المعجم الوسيط.

الأشْعَر ج شُعر، أشعار
الأشْعَرية
الشاعر ج شعراء
الشَّعَار، الشِّعار ج أشعره
الشَّعْر واحدته شَعْرة ج أشْعار وشُعور
الشِّعر: ج أشعار
ليت شعري
الشِّعرى ، الشِّعريان
الشّعراء، داهية شعراء
الشعراني
الشّعرة: واحدة الشّعر نوع من الرمّد
الشُّعْرور
الشَّعْرِيّة
الشّعور
الشّعير
الشّعيرة: ج شعائر
المشاعر
المَشْعَر ج مشاعر

إن المقارنة ستظهر لأول وهلة أن الفوضى ضاربة في توزيع الأسماء خاصة في المعاجم القديمة فهي غالباً ما تبدأ بالأفعال ثم تثني بالأسماء أو العكس ولا تنهيها حتى تنتقل للأفعال وهكذا ... ولننظر إلى ما بدأت به من أسماء ولن نجد سوى معجمي العين وأساس البلاغة قد بدءا بما بدأ به المعجم الوسيط وهو كلمة أشْعَرْ وبعدها الشّعار ثم الأشْعَر في أولهما وأما ثانيهما فقد جاء فيه: أشْعَر وشَعْراني والشّعرة وبقية المعاجم بداياتها كالتالي:

الجمهرة : الشّعْر ...، الشاعر ...، الشعير

التهذيب: الشعائر ...، إشْعَار ...، الشّعار

مجمل اللغة : الشّعَر .... رجل أشْعر ...، الشّعار

الصّحاح: الشّعَر للإنسان .... رجل أشعرَ والأشْعَر .... الشّعْرَة

المحكم : الشّعر .... رجل شاعر .... الشّعْر

اللسان : ليت شعري .... الشّعر .... الشّعار

المصباح المنير: الشعْر .... الشّعْرَرة ..... الشّعار

القاموس المحيط: ليت شعري .... والشّعْر .... شاعر

تاج العروس : ليت شعري .... الشّعْر .... الشّعر

ومما يمكن ملاحظته في بدايات هذه المعاجم أنها بدأت بالشّعر سواء بكسر الشين أو فتحها عدا التهذيب فإنه بدأ بكلمة شعائر وهي سابقة في الترتيب الهجائي لكلمة شِعر، ويجب أن يكون ترتيبها الهجائي الخامس بفتح الشين والسادس بكسرها في المعجم الوسيط.

وأمّا المعاجم الحديثة التي كان أوّلها محيط المحيط وهي التي بدأت المادة بالأفعال حتى انتهت منها ثمّ ذكروا الأسماء، فنجد منها ما بدأ الأسماء بكلمة شاعر مثل محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والوافي والهادي، وآخرها ثنّى بمؤنث بشاعره وهي مؤنث شاعر وتلاهما الشّعَار.

وأما المعاجم الأربعة التي ذكرتها قبل الهادي فقد ذكرت شاعرة بعد شُوَيْعر ثم شُعْرور ثم مُتَشاعِر.

أما الرائد والمحيط فلم يبدءا بكلمة شاعر، وإنما بدءا بالشَّعْر ثم الشِّعْر ثم الشَّعِر والأشْعَر. ويوافقان بذلك متن اللغة وإنْ خالفاه في الاسم الثالث حيث ذكر الشّعْرةَ والشّعراء.

وخلاصة الأمر ان ثلاثة من المعاجم قد اتفقت في ذكر الاسم الأول من المادة وهي الصفة المشبهة أشْعَر، ولكنها لم تتفق في ترتيب سائر الأسماء، وهذه المعاجم هي: العين وأساس البلاغة والمعجم الوسيط وهناك قسم آخر أو مجموعة أخرى من المعاجم بدأت المادة من الأسماء بالاسم الشّعر بكسر الشين وفتحها اسماً مصدراً وهي على التوالي:

الجمهرة ومجمل اللغة والصّحاح والمحكم واللسان والمصباح المنير والقاموس المحيط وتاج العروس ويوافقها من المعاجم الحديثة متن اللغة والرائد والمحيط.

وما تبقى من المعاجم الحديثة فهي محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والوافي والهادي بدأت بذكر كلمة شاعر (اسم الفاعل)، وأما التهذيب فقد خالف مؤلفه الجميع وبدأ الأسماء بكلمة الشعائر.

ولما كانت المقارنة بين المعاجم فيما جاء بين المادة ونهايتها من الصعوبة بمكان، لما فيها من اضطراب وعدم انتظام يمنع من الإمساك بخيوط التشابه والاختلاف فإنني رأيت ان أجري مقارنة بين نهايات المادة في المعاجم، بعد أن قدّمنا مقارنة بين بداياتها.

كنت أتوقع أن تكون نهاية المادة في هذه

المعاجم متشابهة في ذكر أسماء الإعلام من أماكن أو أشخاص. ولكنني فوجئت أن عدداً قليلاً منها تشابهت نهايتها وهي: العين والتهذيب والصّحاح والمحكم واللسان وتاج العروس ومتن اللغة، وكانت النهايات على التوالي:

شَعْر (اسم جَبَل)، أشْعُر (اسم قبيلة)، الشوَيْعِر (لقب لمحمد بن حمران الجعفي)، الأشْعَر (جبل بالحجاز)، الشُّوَيْعر (لقب لهانيء بن توبة الشيباني)، شَعْر (موضع من أرض الدهناء لبني تميم)، شُعَارى (ماء باليمامة).

ومع أن القاموس المحيط من عادة صاحبه أن ينهي مواده بأعلام الأماكن أو الأشخاص، وكاد أن يفعل ذلك في هذه حيث ذكر عدة أعلام من مواضع وأشخاص من قوله: الأشْعر جَبَل ... وشعْر جبل لبني سليم، والشُّعَيْراء ابنة ضبة بن أدّ ... وذو المشْعَار لقب مالك الهمذاني وحمزة الهمذاني، ويبدو أنه فاته أن يذكر قبلها أحد المشتقات وهي متشاعر فأنهى المادة بقوله والمتشاعر من يري من نفسه أنه شاعر.

وأما جمهرَة اللغة ومجمل اللغة فأنهيا المادة بكلمة الشَّعْرَاء وهي الأرض ذات الشجر الكثير. وكذلك اتفق محيط المحيط وأقرب الموارد والوافي على نهاية واحدة هي شعارير، والمصباح المنير والبستان أنهيا المادة بكلمة الشّعيرة.

ومن الجدير بالذكر انه لم يوافق أيّ من المعاجم النهاية التي ذكرها المعجم الوسيط وهي المَشْعَر وهي النهاية الصحيحة للمادة.

بعد أن انتهيت من بيان ترتيب الأسماء فيما بينها إزاء الأفعال يجدر أن التفت إلى ناحية أخرى فيها، ألا وهي الطريقة التي اتبعتها المعاجم العربية في تصنيف المشتقات، والكيفية التي أشارت بها إلى الجموع، فالمعجم الجيد هو الذي يُعنى بتغطية مداخله بأنواع عدة من البيانات تبلغ أحد عشر عنصراً، السابع منها بعنوان: أقسام الكلام، بحيث يشير المعجم إلى صنف المدخل من الكلام أهو اسم أم فعل، متعد أم غير متعدّ، وصف أم ظرف برموز واختصارات خاصة بها[٢٩] لعل العبارة السابقة تبيّن الطريقة التي تتبعها المعاجم الحديثة، خاصة الانجليزية، في تصنيف المشتقات، تيسِّر لي نوعاً من المنهجية التي سأقيم عليها المقارنة بين المعاجم لمعرفة أوجه الخلاف بينها والنقص فيها، من أجل الوصول إلى مقارنة يمكن الإفادة منها في صناعة المعاجم العربية، خاصة أن شيئاً مما أشارت إليه العبارة المقتبسة قد تحقق في المعاجم العربية. ولنبدأ بالمصادر، وكيف تمت الإشارة إليها في معاجمنا؟

أ. ورود المصادر تالية للأفعال:

وهي الطريقة التي اتبعتها الغالبية العظمى من المعاجم، وأستثني هنا تاج العروس. فالهادي مثلاً لم يذكر فعلاً إلاّ وقرنه بمصدره. ويلاحظ هنا أنها لم تنص بالعبارة على أنها مصادر ولكن يفهم ذلك ضمناً. وأما الذي جاء في تاج العروس فهو نصه بالعبارة على أنها مصادر كالتالي: وشُعُوره قيل إنه مصدر شَعُر كالسهولة من سَهُل ومشعور كميسور ومشعوراء من شواذ أبنية المصادر ما ذكره المصنف (اثنا عشر مصدراً) وزاد عليها التاج

٢٩. Shaban, Fuad, **Studies in the Literary Essay** p:98.

ثلاثة أخرى، ونصّ على أن مجموع المصادر خمسة عشر مصدراً.

ومن الملاحظات التي يجدر ذكرها أن بعض الأفعال نحو: استشعر وشاعر، وتشاعَرَ لم يذكر مصدرها في أغلب المعاجم فمثلاً: استشعر لم يذكر مصدرها سوى معجم الهادي. وأما شاعَرَ فذكر مصدرها مشاعرة بعدها مع اقرب الموارد والبستان والوافي والهادي، وذكرت دون مصدرها في المحكم ومحيط المحيط، وقد ذكر دون الفعل في المجمل.

ب. ورود المصادر دون أفعالها:

فمن المعاجم ما تورد المصادر مع النص على كونها كذلك دون التخلي عن الطريقة السابقة "أي ذكر المصدر بعد الفعل" كما في (محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والوافي) ففيها الشعر مصدر بمعنى العلم، وهو من قبيل التكرار لما جاء في التاج حين ذكر الشعر كالعلم وزناً ومعنى.

وأما متن اللغة فلم ينص على كونها مصدراً بل ذكر معناها وهو العلم. وفي الرائد ذكر الشعر ورمز له برمزه المستعمل له في هذا المعجم وهو مص شَعَر وشعُر أي ذكر المصدر متبوعاً بفعله، والمصباح المنير ذكر المصدر دون فعله،ومثله المعجم الوسيط والمحيط والهادي.

أما المشتقات القياسية كالصفة المشبهة وأسماء الفاعل والمفعول والمكان فيفترض أن تذكر بترتيبها الأبجدي مع النص على نوع المشتق أو الإشارة إليه بالرمز.

وأبدأ بذكر المشتقات التي جاءت في المعاجم وهي:

الصفة المشبهة أشْعر، أو الأشعر ومؤنثه شَعْراء أو الشَّعْراء وشَعر والشّعرة وقد ذكرتها المعاجم كلها، وبعضها في أكثر من مكان دون الاعتناء بالنص أو بالرمز على نوعهما من الاشتقاق، وربما استغنوا عن ذلك بذكر موصوف قبلهما في تركيب وصفي نحو: رجل أشْعر، وامرأة شَعْراء، ورجل شَعِر، وتيس شَعِر، أو بذكر تركيب إضافي كقولهم: أشْعر الحافر أو أشْعر الحياء، أشعر الرقبة، او بذكر الضدّ نصاً أو تقديراً كقولهم: الشَعْراء مؤنث الأشْعَر أو الأشْعر والانثى شَعْراء أو الشعراء مذكر أشْعَر، أو الشَعْراء مقترنة بالأشْعَر، أو الأشْعَر مقترنة بالشَّعراء والشّعر والشّعرة.

وأما الشاعر فقد ذكر في أكثر من سياق نحو: الشِّعر وقائله شاعر، أو شاعر وجمعه شُعَراء، أو شاعر وشاعرة أو شِعْرٌ شاعرٌ قياساً على (طريقٌ سالكٌ) وأحياناً في سياق المقارنة نحو: شاعر شويعر وشعرور، ومتشاعر، وندر ذكره دون غيره، ولم تعيّن المعاجم نوعه بالنص على أنه اسم فاعل سوى محيط المحيط، وإلا ما كان من اللسان وتاج العروس، وما يمثلاهما من المعاجم بقولهما في تعليل جمعه على شعراء "إنهم شبهوا فاعلاً بفعيل أو استغنوا بفاعل عن فعيل".

ومن المشتقات التي تكررت مع كلمة شاعر هي: شاعرة وشويعر وشعرور ومتشاعر، وقد جاءت بالطبع بعد كلمة شاعر غالباً إلى المؤنث والمصغر قياساً والمتشاعر تأتي لبيان التكلف في قول الشعر لم ترد إلا في اللسان والتاج ومحيط المحيط وأقرب الموارد، وأما كلمة شُعرور فتذكر واحدة للشعارير التي ترد لمعان عدة.

وأما المَشْعَر بفتح الميم وقد ترد بكسر الميم

أيضاً (كاللسان والعين) فغالباً ما ترد سابقة أو لاحقة لكلمة المشاعر في أكثر من موضع، فيمكن أن تكون اسم مكان بمعنى المكان الذي يكثر فيه شيء ما أو مَعْلَم أو مَنْسَك للحج، وليس بمعنى الحاسة والحواس الذي ورد معنى آخر للمشاعر في بعض المعاجم مثل لسان العرب والتاج ومحيط المحيط وأقرب الموارد.

وكذلك وردت صيغة مُشَعَّر بضم الميم وفتح الشين والعين والمشددة، أي اسم مفعول بمعنى مبطّن بالشعر في سياق يدل على ذلك نحو: خفّ مُشعّر، أو بتسكين الشين وفتح العين دون تشديدها أي مُشْعَر نحو: خفّ مُشْعَر وجنين مُشْعَر وقد يزاد عليها مَشْعور كما في التهذيب واللسان والتاج وأساس البلاغة، دون مُشَعَّر.

وقد أورد اللسان شاهداً بصيغة مُشْعر أي بسكون الشين وكسر العين، منشداً عن ابن السكيت: "كلّ جَنين مُشْعِرٌ في الغرْس" (مع أن الرواية في طبعة دار المعارف للسان: "كل جنين مُشْعِرٍ في غِرْسٍ والغِرْس المشيمة، انظر مادة غرس".

وكذلك ترد صيغة مُشْعَرة في قولهم" ديَة المُشْعَرة (أي أشْعِر إذا قُتل) في التهذيب واللسان والتاج، وميثرة مُشْعَرة (في الأساس) أي مظهرّة بالشعر بمعنى الشعر على ظهرها.

أما الشَّعيرة فقد وردت في عدة مواضع وبعدة معانٍ والاسمية فيها جلّية، فإنها مرة تدل على شعائر الحج ومناسكه وعلاماته ومعالمه، وثانية على حبة الشعير، وثالثة على نوع من الحلي في السيف أو السكين، ورابعة على البَدَنة التي تُشْعَر لتكون هدياً، وهي في رأيي، لم تعد وصفاً وإنما هي اسم، وهي صيغة دخلت عليها تاء التأنيث فحوّلتها من الوصفية إلى الاسمية، أي من فعيل الوصف إلى فعلية الاسم. فقد صرّح الرضي في الشافية بهذا التصرف اللغوي بقوله: "انتقل إلى الاسمية ما دخله التاء كالذبيحة والأكيلة والضحية والنطيحة"[٣٠].

أما الجموع فقد انتهجت المعاجم في إيرادها صوراً عدة يمكن تفصيلها على الوجه التالي:

أ. أن يذكر المفرد ويتلوه جمعه بالنّص عليه نحو: والشِّعار .... وجمعه شُعُر الأشعر ... ويجمع على شاعر والشَّعيرة.... وجُمعت على الشعائر (العين)، الشِّعار: والجمع شُعُر، الشَّعْر: ويجمع على الشُعُور والأشعار، الأشْعر وجمعه الأشاعر، شاعر وجمعه الشعراء (التهذيب)، الأشْعر والجمع أشاعر (المجمل)، والشِّعر : والجمع أشعار، وقائله شاعر: والجمع شعراء، والشَّعر وجمعه أشعار وشُعُور، الشِّعار .... والجمع أشْعر وشُعُر، الأشْعر والجمع أشاعر، الشَّعْراء : ذبابة والجمع شَعارٍ. (لسان العرب)، وشاعر وجمعه شعراء (المصباح المنير). المَشعْر.... وجمعه مشاعر، والأشْعر .... والجمع أشاعر (تاج العروس)، الشاعر والجمع شعراء، شاعرة والجمع شاعرات وشواعر، الشَّعار والجمع أشْعِرَة، الشَّعْر الجمع شُعور وأشعار (الهادي من المعاجم الحديثة).

ب. إيراد المفرد متلوّاً برمز ج للدلالة على الجمع وهي الطريقة التي بدأها القاموس المحيط كما جاء فيه: والشِّعْر .... ج أشْعار، والشَّعْر .... ج أشْعار وشُعور، والشَّعْراء ....

٣٠. الحسن، محمد نور وزملائه، **شرح الرضي على الشافية**، ١٤٢/٢.

ج شُعْر، والشعرورة ج شعارير.

وقد تبعه الزبيدي في تاج العروس والمعاجم الحديثة التي سنمثل لها كالتالي:

الشَّعْر : ج أشعار وشُعور وشعار، الشَّعْراء: ج شُعُر، شعراوات، شِعَار .

الشِّعار: ج أشْعره وشُعُر، الشعيرة: ج شعائر.

الأشْعر: ج شُعُر، والشَعرورة، ج شعارير (من تاج العروس).

الشاعر: ج شعراء، الشاعرة: ج شاعرات وشواعر.

الشِّعَار : ج أشْعرة وشُعُر، الشَّعَر : ج أشْعار وشُعُور وشِعار.

الشِّعر : ج أشْعَار وغيرها (محيط المحيط).

وعلى هذه الطريقة سارت معاجمنا كالبستان والوافي وأقرب الموارد ومتن اللغة والمعجم الوسيط والرائد، والمحيط باستثناء الهادي.

جـ. إيراد الجمع متلواً بمفرده بالنص على واحده أو مفرده بعده أو أنه جمع لكذا نحو: الشّعارير: الواحدة شُعْرورة وشُعْرور (العين)، شعائر: واحدتها شعيرة، والمشاعر واحدها مَشْعر (الجمهرة)، شعائر الله: واحدها شعيرة، الشعارير: واحدها شُعرور (التهذيب)، الشعائر: مفردها شُعْرور، شُعُر: جمع الشّعار شعار الحج: جمع شعيرة، شعائر الحج واحدتها شعيرة، الشّعارير : الواحدة شعيرة أو شعارة، شعارير الذهب: واحدها شعرور (تاج العروس) شعائر الحج، واحدها شعيرة وشعارة، الشّعارير واحدها شُعْرور، شعرورة (متن اللغة).

د. إيراد المفرد متلوا بجمعة مباشرة بلا نص أو رمز على أنه جمع كما جاء في العين: والَمشْعر ... من مشاعر الحج، الشعيرة من شعائر الحج، وفي أقرب الموارد: الأشعر الأشعرون. وقد يرد المفرد متلواً بالنص على أنه واحد لكذا نحو: الشعرورة واحدة الشعارير (محيط المحيط)، الشَّعارة: واحدة الشَّعار (البستان والوافي وأقرب الموارد)، وقد يرد المفرد مسبوقاً بكلمة جمع (في تركيب اضافي) وبعده جمعه نحو: جمع الشَّعْر : شُعور وشُعُر.

هـ. إيراد المفرد في تركيب وصفي يتبعه الجمع في صورة تركيب وصفثي نحو: رجل أشْعر ورجال شُعْر وجمعه بعدة على الطريقة نفسها نحو: عليه شِعار وعليهم شُعُر (أساس البلاغة).

وفي النهاية لا بد من تسجيل صور من النهج في إيراد الجمع نحو:

الشعارير: لا يفرد له واحد إذا كانت لعبة (العين، التهذيب).

وقد ورد في اللسان أنها مثل أبابيل لا واحد لها، والشُّعْراء واحده وجمعه سواء إذا كانت فاكهة الخوخ (العين، التهذيب، المجمل، اللسان، تاج العروس).

وقد يرد الجمع دون واحده مع أنه له واحد من لفظه كقولهم: أشاعر الفرس، أشاعر الناقة.

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب المعاجم لم تكن لهم عناية تُذكر ببيان نوع الجمع، وقد ذكر المثنى مرتين: الشعريان مثنى للشعرى، والأشعران مثنى أشعر.

ثالثا: الجانب المعنوي

١. المعنى العام وطرق أدائه: إنّ مادة ش ع ر قد استوعبت معاني عدة في المعاجم العربية قديمها وحديثها. وقد توزّعت إلى معنيين عامين

هما: الشَّعْر والشِّعْر وقد تخللهما معانٍ فرعية أخرى. وقد أدت المعاجم هذه المعاني بأكثر من طريقة يمكن تفصيلها كالتالي:

أ. البدء بتقديم المعنى العام الحسّي وهو الشَّعْر: والمعاجم التي اختارت هذا التقديم اختلفت فيما بينها في تصدير المادة. فالعين أول من بدأ بالشعر مصدراً حديثه بأحد مشتقاته،وهو: أشْعر. فبعد بيان معناه ذكر جمع الشَّعْر، دون أن يذكر له تعريفاً، ويتلوه الجمهرة الذي بدأ بذكر الشَّعْر مباشرة بتحريك العين وسكونها مردفاً إياه بكلمة معروف، وهي طريقة قديمة متبعة في المعاجم العربية وهي أقرب إلى الغموض منها إلى الوضوح، وتبعه في ذلك المجمل. وأما الصّحاح فقد عرّف بإضافته إلى الإنسان بقوله: الشَّعَر للإنسان وغيره وذكر جمعه وواحده، ولا نصيب من الدقة لهذا التعريف فهناك أشياء كثيرة مشتركة بين الإنسان وسائر المخلوقات الحية، مع أن لما ينبت على جسم غير الإنسان، أسماء خاصة في اللغة كالصوف للغنم والوبر للإبل والريش للطيور... الخ. وهكذا يزداد الأمر إبهاماً مع هذا التعريف.

والزمخشري في أساس البلاغة صدر حديثه عن الشَّعر بأن ذكر الشَّعْرة (واحدة الشَّعر) في تعبير مجازي هو "المال بيني وبينك شق الأُبلُمة وشق الشعرة" أي بمقدار قطعة من الحوض أو مقدار شعره، وهذا التعبير كناية عن قرب المسافة، ويتلو ذلك بأحد مشتقات الشَّعْر بقوله: رجل أشعْر وهو ما بدأ به الخليل في العين، ولم يفرد كلمة للشَّعر بجمعها.

والمصباح المنير أسلوبه توفيقي، بجمع ما أخذه مما سبقه العين والجمهرة والصّحاح والأساس بقوله:" الشَّعر سكون العين فيجمع على شعور... وبفتحها فيجمع على أشعار... وهو من الإنسان وغيره، وهو مذكر، الواحدة شعرة"، فالشعر بسكون العين وفتحها (من الجمهرة) والجموع من العين، وهو الإنسان وغيره من الصحاح، والواحدة شعرة من الأساس.

ومن المعاجم الحديثة ما بدأ حديثه عن المعنى العام الحسي وهو الشَّعر بذكر أحد مشتقاته التي تؤدي معنى فرعياً حسياً نحو محيط المحيط الذي صدّر المادة بقوله :" شَعَر الخفَّ، بَطّنه بشَعر"، وسار على نهجه أقرب الموارد والبستان والوافي والهادي، وإن لم يفت هذه المعاجم أن تقرن المادة بما يدل على معناها العام العقلي بأن تردفها مباشرة بفعل يدل على الشِّعْر كقول محيط المحيط. "شَعَر به شعْراً علم به" وعلى النمط نفسه في البستان والوافي، والهادي إلاّ أن الأخير ذكر جملة أخرى هي "شَعَر الرجل قال شِعْراً" أي ذكر الشعر بمعناه الاصطلاحي وليس بمعناه اللغوي.

ومما يهمنا بعد ذلك بيان كيف عرّفت المعاجم الآنفة الذكر وغيرها الشَّعْر مما بدأ المادة بغير هذا المعنى. فقد اتفقت المعاجم التالية على تعريف واحد كالتهذيب، والمحكم واللسان والقاموس المحيط، وتاج العروس ومتن اللغة وهو:" الشَّعْر ما ليس بصوف ولا وبر" وهو تعريف أول من ذكره الأزهري في التهذيب وزاد عليه المحكم واللسان والقاموس والتاج في أوله: نبتة الجسم، وزاد في آخره صاحبا التاج والمتن "من الإنسان وغيره" وهي

عبارة منقولة عن الصحاح، وليس عن الزمخشري كما صرّح صاحبا معجم متن اللغة، إذ الصحاح سابق على الأساس.

ولا يختلف تعريف محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والوافي عن التعريف السابق إلاّ بوضع "ما ينبت من مسام البدن" بدلاً من "نبتة الجسم".

ولا يخفى أن هذا التعريف هو تفسير بالمغايرة لا يكشف عن جوهر المعرّف، ومع أنهم أضافوا إليه سياقاً لغوياً آخر لتوضيح المعنى بقولهم:" من نبتة الجسم" وغيره إلاّ أنهم لم يزيدوا في التعريف شيئاً ذا بال ينبئ عن المقصود، فالريش مثلاً لا صوف ولا وبر، ومع ذلك ينبت على الجسم. والعبارة التي أضيفت من الإنسان وغيره تفيد أن الشعر مشترك بين الإنسان وغيره من المخلوقات مما يزيد الأمر إبهاماً.

وتدرك لجنة تأليف المعجم الوسيط قصور هذا التعريف فتضع تعريفاً آخر هو "زوائد خيطية تظهر على جلد الإنسان وغيره من الثدييات ويقابله الريش في الطيور" ومع أن في هذا التعريف شيئاً من المنطقية إلاّ أنه غير كاف لتمييزه. فإنه إذا كان قد ميّزه عن الزوائد اللحمية فإنه لم يبيّن خصائصه أو لونه أو وظيفته. ومما يدل على ذلك أنهم أضافوا عبارة تفيد المغايرة بقولهم "ويقابله الريش في الطيور" من أجل استكمال التعريف، إلاّ أن ذلك قد يضطرهم إلى ذكر مغايرات لا نهاية لها من أجل الوصول إلى المقصود.

ويبدو أنّ أكثر التعاريف (التعريفات) علمية هو التعريف الذي ذكره الكرمي صاحب الهادي بقوله :" ألياف دقيقة أنبوبية تنبت على سطح الجلد من جذور منتفخة في داخل الجلد كشعر الرأس" ومع ذلك اضطر إلى اللجوء إلى المغايرة بعد ذلك بقوله:" والشعر ليس بريش ولا وبر، ولا شوك فالشعر للإنسان والصوف للضأن " فكأنما عزّ عليه ألاّ يستعين بالطريقة القديمة المأثورة في المعاجم العربية، أو أنه شَعَر أن تعريفه غير كاف فاضاف ما أضاف. وإن هناك شيئاً آخر يلجأ أليه الكرمي في توضيح معاني الكلمات (المدخل أو مشتقاتها) وهو الاستعانة بوضع المقابل الإنجليزي وهو ما لم يستخدمه مع المعنى الرئيس للشَّعْر وفعل ذلك مع معانٍ فرعية، أو مسميات متفرعة عنه.

ومن الجدير بالذكر إنّ إعطاء الأولوية الحسّية في معناها العام يساير الترتيب المنهجي المحكم.

ب. البدء بتقديم المعنى العام العقلي وهو (الشِّعْر): بمعنى العِلْم والحس والإدراك لغة، ومنظوم القول الموزون المقفى اصطلاحاً، والإشارة الأولى الواضحة لهذين المعنيين جاءت في العين باعتباره المعجم العربي الأول "وشَعَرْتُ بكذا أشْعُرُ به شِعْراً لا يريدون به من الشّعر المبيّت (يقصد الشعر بأبياته)، إنما معناه فطنت له وعلمت له، ومنه ليت شِعري أي علمي".

ولكن ما المعاجم التي قدمت المعنى العام العقلي؟

وهل بدأته بالمعنى اللغوي أم بالاصطلاحي؟

المعاجم التي بدأت بهذا المعنى منها ما بدأ بالمعنى اللغوي وتطرّق بعده للمعنى الاصطلاحي وهي: المحكم ولسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس ومعجم متن

اللغة والرائد. وهذه المعاجم تبدأ بتقديم الفعل الدال على هذا المعنى. ثم تذكر مصادره وبعدها يصرّح بالمعنى ثم ينتقل إلى المعنى الاصطلاحي في تدريج يربط بين المعنيين اللذين يشكلان جانبي المعنى العام العقلي.

ومن المعاجم ما بدأ المادة بالمعنى العقلي الاصطلاحي وليس بالمعنى اللغوي وهو القاموس المحيط والمحيط كما جاء فيهما: شَعَر فلان شِعْراً قال الشِّعْر، وشعر له: قال له شِعْراً ... ثم ينتقلان إلى المعنى العقلي اللغوي بقولهما: شَعَر به شعوراً: أحس به وعَلِم ... ثم إلى المعنى الحسي نحو: شعر الشي شَعْراً: بطّنه بالشّعْر، في ترتيب لا يختلفان فيه.

ويجدر هنا أن نعقد مقارنة بين التعريفات الواردة للشّعر في المعاجم قديمها وحديثها. ففي العين "الشِّعْر : القريض المحدود بعلامات لا يجاوزها" وينقله الأزهري في التهذيب وينسبه في اللسان للأزهري خطأ، وهو تعريف بالمرادف وهو ما يؤدي إلى الدور أو التسلسل حيث القريض هو الشِّعر عندما نريد أن نتعرف معناها في بابها وهو ما وجدته فعلاً في اللسان[٣١] على سبيل المثال لا الحصر.

وقد أخذت معاجم كثيرة أخرى بتعريف آخر هو: منظوم القول بالوزن والقافية وقد أضافت إليه المعاجم الحديثة النص على القصد، ففي المعجم الوسيط مثلاً: هو كلام موزون مقفى قصداً احترازاً من أن يُضمّ إليه النثر الذي يمكن أن يتوافر فيه وزن يؤهله للإدراج تحت باب الشعر، وما هو بشعر، كالذي يلاحظ في بعض الآيات القرآنية وهو أقرب إلى الاحتراز الديني منه إلى الاحتراز الفني وهو تعريف ناقص قاصر بوضوح، فالشاعرية ليست محدودة بالوزن والقافية خاصة في عصرنا هذا الذي كشف فيه النقد عن عناصر أخرى دقيقة لا بدّ من توافرها في الشعر، وهو ما تنبّه إليه صاحب الرائد فأضاف إلى التعريف الذي أورده شيئاً من هذه العناصر بقوله:" هو الكلام الموزون المقفّى على العاطفة والخيال والنغم والجرس والعقل تنساب في البيت أو القصيدة في تجانس إيقاعي عذب" ويبقى هذا التعريف بحاجة إلى شيء من التركيز يرسم حدود الشعر ويبيّن جوهره بصورة اكثر دقة.

وعلينا أن نقول أيضاً: إن هناك معاجم قديمة لم تورد تعريفاً يرسم حدوداً للشعر مثل جمهرة اللغة والمجمل والصحاح وأساس البلاغة، وإنما اكتفت بربط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي كقول صاحب الجمهرة: "وتقول العرب ما شَعَرْتُ به شِعْراً ... وسمي الشاعر لأنه يشعر للكلام وقولهم: ليت شعري أي ليتني أشْعُر بكذا بكذا..."، وفي المجمل شيء من هذا القبيل ولكن بصورة أكثر وضوحاً في الربط وبيان المعنى اللغوي بقوله:"وشَعُرتُ بالشيء: إذا فطنت له، وليت شعري، أي ليتني علمت (بدلاً من ليتني أشْعُر في الجمهرة)،وسمي الشاعر لفطنته (لما لا يفطن له غيره).

ويبقى أن أشير إلى أن المعاجم التي أعطت الأولوية للمعنى العام الحسِّي كان أصحابها أكثر دقة في ترتيب المعاني، وهو أمر أوْصى به من نظّر للصناعة المجعمية وطبقها في العصر الحديث كالبستاني والشدياق ودوزي

٣١. مادة قرض

وفيشر ومؤلفي المعجم الوسيط.

٢. **الترتيب بين المعاني الحسية والعقلية:** أما الترتيب بين متفرعات المعاني الحسية والعقلية فليس له ضابط أو تنظيم أو منهج، فقد يبدأ المعجم بالمعنى العام العقلي ويتابعه مع عدة مشتقات ويعين له معنى حسي فرعي فيذكره ثم يتابع مع معنى عقلي فرعي، وبعدها قد يلتفت إلى المعنى العام العقلي ويستمر معه وينتقل إلى معنى حسي.... وهكذا.

وقد يحدث العكس بمعنى أنه يبدأ بالمعنى الحسي ويتدرج إلى معنى متفرع عنه ثم ينتقل إلى معنى عقلي وهكذا.

والخلط والتداخل بين المعاني العقلية والحسية، هي السّمة التي تميز منهج اللسان على سبيل المثال، وهو لا يحتاج إلى تأمل كبير لإدراكه، ويمكن كذلك ملاحظة كثرة المعاني الحسية أو غلبتها على المعاني العقلية، إذ كانت مشتقات الشَّعْر ومتفرعاته، والمعاني الحسية الفرعية الأخرى هي الأكثر دوراناً على معاني المادة.

وإذا ألقينا نظرة على ما جاء في محيط المحيط من هذه المادة فلا نغالي إذا قلنا: إن تداخل المعاني الواردة فيه هي صورة عن تداخل المعاني الحسية العقلية وتفريعاتها التي جاءت في معجم اللسان، غير أن محيط المحيط قد زاد بعض المعاني التي استجدت كالشّعور نوع من السمك، والشعيرية نوع من العجين، والمَشْعُور بمعنى المشقوق ومختل العقل.

ويمكننا كذلك أن نبدي الملاحظة نفسها وهي غلبة المعاني الحسية على المعاني العقلية مع التزام أكبر بالترتيب الهجائي للمشتقات.

٣. **بين المعاني الحقيقية والمجازية:** إنّ من يتتبع المعاني في مشتقاتها سيجد أن المعاني التي بدأت به المعاجم هي المعاني الحقيقية للمادة التي انقسمت بين المعاني الحسية الدالة على الشَّعْر كما في العين والجمهرة والمجمل والأساس والمصباح والمحيط وأقرب الموارد والبستان والوافي والهادي، وبين المعاني العقلية خاصة المعنى اللغوي في غير ما ذكر من المعاجم، ورأينا سابقاً أنها تداخلت. كذلك تخللت المعاني الحقيقية بعض المعاني المجازية، وتاج العروس أكثر المعاجم التي ذكرت وبعبارة صريحة هذه المعاني المجازية وكانه يسد نقصاً لاحظه في القاموس وفي إغفاله التنبيه عليها.

لذا يحسن أن نلمّ بالمعاني المجازية التي اتخذ من التنبيه عليها منهجاً له وطرحها وردّها إلى مصادرها، ثم ننظرها في المعاجم الأخرى، ومما يحمد له أنه كان يذكر المجاز ويشرحه أحياناً ويربط بينه وبين الحقيقة أحياناً أخرى بقوله :" وربما سمّوا البيت الواحد شعْراً حكاه الأخفش، قال ابن سيده: وهذا عندي ليس بقوي إلا أن يكون على تسمية الجزء باسم الكل "أي مجاز مرسل علاقته الكلية. وينقل لسان العرب العبارة نفسها ويزيد عليها: "كقولك المادة للجزء من الماء والهواء للطائفة من الهواء والأرض للقطعة من الأرض"، ولم تذكره سائر المعاجم.

ومن المجازات أيضاً ما ينقله عن اللسان "والشَّعْرةُ: الواحدة من الشّعر وقد يكنى بها بالشَّعْرة عن الجمع .. يقال: رأى فلان الشَّعْرة إذا رأى الشيب في رأسه وهى في اللسان من المحكم، ويذكرها أساس البلاغة ولكن ليس في

بـاب المجـاز إذ يقـول: رأى فـلان الشَّـعرة: الشيب، ويحكـي هـذه الكنايـة محيـط المحيـط والبستان. ومنها داهية شعراء يذهبون بها إلـى خبثها ... ويقال للرجل إذا تكلم بما يُنكر عليه: جئت بها شعراءَ ذات وبر. وقد أوردت هذه الصورة من المجاز المعاجم التالية: الجمهرة والمجمل والصحاح والأساس واللسان ومحيط المحيط واقرب المـوارد ومتن اللغة والبستان والوافي والوسيط والمحيط الهادي. وينقل عن الأساس معنـى مجازيـاً آخـر بقولـه: "ومـن المجاز له شَعَرٌ كأنه شَعَرٌ وهو الزعفران قبل أن يُسْحَق" ويبدو، بَعْد النظـر فـي المعـاجم، أن هذا المعنى المجـازي لم يرد إلا فـي الأسـاس والتاج.

ومـن المعـاني المجازيـة كذلك قولـه "ومـن المجاز" أشْعَر الهمّ قلبي أي لزق بـه كلزوق الشّعار من الثياب بالجسد، وأول من أورد هـذا المعنى هو الخليل في العين وأن من جاء بعـده من أصحاب المعاجم هم تَبَع له فـي إيراد هـذا المجاز في معاجمهم، ففي العين "وأشْعَر فلان قلبـي همـاً أي ألبسـه بـالهم حتـى جعلـه شـعاراً للقلب" وقد جاء في المعاجم الأخرى بـالصورة نفسـها كالصّحـاح واللسـان والتـاج ومحيـط المحيط وأقرب المـوارد والبستان ومتن اللغة والوسيط والهادي، وأما في الأسـاس فقد جـاء بصورة أخرى غير (أشعره الهم) وهـي :لبس شعار الهم.

وقد ذكر صاحب التاج عبارات مجازيـة أخرى أراهـا صـوراً مجازيـة مشابهة للمعنـى المجـازي الآنـف الذكر، وهـي ممـا اسـتدركه على القاموس.

ومن المجازات التي ذكرت كذلك في التـاج وغيره كالتهذيب والأساس واللسـان وأقـرب المـوارد ومتـن اللغـة: ويقـال لـلرجل الشـديد: "فلانٌ أشْعَرُ الرقبة: شبه بالأسد، وإن لم يكن ثمّ شَعر، وهو مجاز".

ومن المعاني المجازية التي اختص بذكرهـا المحيط "معجم اللغـة العربيـة" "قطـع شـعرة معاوية معه" كناية عن قطع الاتصال به، ولـم يذكرها معجم آخر.

ومما نقله من المجاز عن الأسـاس: "سـكّينٌ شـعيرته ذهـب أو فضـة" ويبـدو أنهمـا (اقصـد الأساس والتـاج) همـا المعجمـان اللذان انفردا بهذا المجاز.

رابعاً : عناصر أخرى

١. البحـوث الدلاليـة والنحويـة والصرفيـة: يقصد بهـا بثّ التعليـلات الصرفيـة والنحويـة والدلاليـة التـي تحكـم الاسـتعمالات اللغويـة كـالحذف أو الزيـادة فـي الصيـغ والأبنيـة والمشتقات، والربـط بين الأسماء ومسمياتها، أي محاولة تفسير إطلاق الألفاظ علـى معانيهـا أو الأسماء على مدلولاتهـا. وأول مـا نصـادف مثل هذا التعليل عند الخليل في العين في قوله: "والشِّعارُ: ما استشعرتَ بـه مـن اللباس تحت الثياب، سمّي به لأنه يلي الجسد دون ما سواه من اللباس تحت الثياب، وهكذا يعلل تسمية ما نسمّيه اليوم بالملابس الداخلية، بالشّعار. ونجـد التعليل نفسه في التهذيب، ومن المعاجم القديمة ما جعل التعليـل هـو المعنـى بعينـه كالصّحـاح "والشّعار: ما ولي الجسد من الثيات"، والمحكم واللسان: "ما ولي شَعر جسـد الإنسان دون مـا سـواه مـن الثيـات". وكذلـك المصبـاح المنـير ومعه متن اللغة والهادى من المعاجم الحديثة.

وأما القاموس وتاج العروس ومحيط المحيط وأقرب الموارد والبستاني والوافي فقد جعلته جزءاً من المعنى كقولهم "الشّعار ما تحت الدثار من اللباس وهو ما يلي شعر الجسد".

كذلك قد نجد تعليلاً دلالياً لإطلاق لفظ الشّعر والشاعر على القريض وقائله. ففي العين:" وسُمّي شعْراً لأن الشاعر يَفطن له بما لا يفطن له غيره من معانيه" وكانه يعلل ربط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي لكلمة شعْر ويذكر التعليل نفسه [illegible] فقط هي (المجمل: وسمي الشاعر [illegible] لا يفطن له غيره) (والمصباح المنير: "وسمي شاعراً لفطنته وعلمه به) [illegible]

[illegible]

وننتقل إلى التعليلات النحوية فنضرب لها مثلاً مبحثاً نحوياً ساقه صاحب التاج بتوسع زائد عن الحاجة، أو بالأحرى موضعه كتب النحو وليس المعاجم، وقد ورد بإيجاز غير مخل في الصّحاح والمحكم واللسان والمحيط ولم يرد في غيرها.

وما جاء في التاج بعد "ليت شعْري": وإنّ أصلها ليت شِعْرتي استناداً إلى علة نحوية ينقلها عن سيبويه حيث يذكر: وقال سيبويه: قالوا: ليت شِعْرتي، فحذفوا التاء مع الإضافة [illegible] شيخنا هذا على سيبويه، وتوقف في حذف التاء [illegible]

[illegible]

وتقديره واقع، وهو لا يجيء إلاّ [illegible]

[illegible]

ونقلها عنه صاحب اللسان ولم ترد في [illegible]

فقد ورد فيهما: "فليس على حدّ قولك: ضاربُ زيد، تريد المنقولة من ضرَب. ولا على حدّها في قولك: ضاربٌ زيداً تريد المنقولة من قولك: يضْرِب أو سيضرب لأن كل ذلك منقول عن فعل متعدّ. فأما شاعر هذا الشعر فليس قولنا هذا الشعر في موضع نصب البتّة، لأنّ فعل الفاعل غير متعد إلاّ بحَرْف، وإنما قولك: "شاعر هذا الشعر" بمنزلة قولك: [illegible] هذا [illegible] مشتقاً من الفعل، ألا تراه جعله في [illegible] في موضع نصب البتّة" [illegible]

وقد انفرد صاحب التاج دون المعاجم [illegible] بالهمزة [illegible] (الأكثر لقولهم) شَعَر به [illegible] وإذا انتقلنا إلى [illegible] للجميع [illegible] متلاً "و[illegible] على [illegible] المعاجم [illegible] كالمحكم واللسان والمصباح المنير والتاج [illegible] المعاجم القديمة [illegible] وفي التاج أيضاً [illegible] لتعليل (فتح الغين) [illegible] وتعليل الشّعير بكسر الشين في الشّعير.

٢. **الشواهد وتنوّعها**: تساق الشواهد في كتب اللغة والنحو من أجل التدليل على صحة قاعدة نحوية، أو من أجل الاحتجاج لصيغة صرفية، أو من أجل تصويب إيراد لفظ أو عبارة لأداء معنى معين. وفي معاجم اللغة العربية تشيع مثل هذه الظاهرة لأكثر من غرض، بحيث يمكننا أن نقول إنه لا يمكن الاستغناء عنها، [illegible] أن لا يخلو معجم من شاهد في مادة هنا أو هناك.

[illegible] فالألفاظ لها جوانب صوتية وصرفية ونحوية [illegible] هنا أو خاص هناك، وكل ذلك [illegible] الاستشهاد لصحته [illegible] آية قرآنية أو بيت شعر أو حديث شريف أو مثل [illegible] وفي تقديري أن أول من [illegible] هذا المنهج في المعجمية العربية هو الخليل بن أحمد إذ [illegible] قوله [illegible] فقال: "وكلُّ طويل كان السليط في حيث وارى الأديمُ الشِّعارا". معناه: حيث وارى الشِّعارُ الأديم "أي إنه استشهد على استعمال الشِّعار بمعنى الجُلّ أي اللباس، خاصة اللباس الذي يجلل الفرس، وقد ورد ذلك في معاني المادة في معاجم أخرى، وقد خص صاحب اللسان هذا البيت بمبحث بيّن فيه المعاني التي قد تفهم فيه مما لا مجال لذكره هنا، ومما استشهد به من المعاجم كذلك التهذيب والتاج فقط، وبقية المعاجم خلت منه.

ومن مواطن الاستشهاد أيضاً ما تسوقه بعض المعاجم كالتهذيب واللسان معهما المحكم طبعاً والتاج من أبيات شعرية شواهد على

استعمال "ليت شعري" مقيدة بحرفي الجر: اللام وعلى أو بدونهما وهي:

يا ليت شَعْري عن حمارَيّ ما صَنَع

وعن أبي زيد وكم كان اضطجع

وكذلك:

يا ليت شعري عنكُمُ حنيفا

وقد جدعنا منكُمُ الأُنوفا

وكذلك:

ليت شعري مسافر بن أبي عمرو، وليت يقولُها المحزونُ.

ومن مواضع الاستشهاد بالقرآن الكريم إيراد الآية الكريمة التالية:

"**وما يشْعرُكمْ أنها إذا جاءتْ لا يؤمنون**"[٣٢] للاستدلال على أن معنى أشعره الأمر أو أشعره به بمعنى أعلمَه إياه في المحكم واللسان والتاج والمعجم الوسيط، وأما محيط المحيط والهادي فيستشهدان على أنّ معنى الفعل أحسّ به أو يحس به بقوله تعالى: "**وما يخدعون إلاّ أنفسهم وما يشعرون**"[٣٣]، وأما في التاج "**وأنتم لا تشعرون**"[٣٤] والمحيط معجم اللغة العربية فيستشهد بآية ثالثة وهي قوله تعالى:" "**فأخذناهم بغتةً وهم لا يشعرون**"[٣٥] لتؤدي معنى علم وأحسّ.

وكذلك ورد الاستشهاد بالحديث الشريف في أكثر من موضع كقوله ﷺ للأنصار: "أنتم الشّعار وغيركم الدّثار" كما في التهذيب أراد أنهم أخص أصحابه وفي اللسان، وفي حديث الأنصار "أنتم الشّعار والناس الدّثار" أي أنتم الخاصة والبطانة وينقله عنه صاحب التاج، وينقل عن المحكم قوله، وفي المثل "هم الشّعار دون الدّثار، يصفهم بالمودة والقرب، وفي العين رواية أشبه بالأخيرة بقوله: "وتقول أنت الشّعار دون الدّثار" مما يفهم أنه يعامله معاملة المثَل وليس الحديث الشريف.

ومن الأمثال ما جاء في الجمهرة "ومن كلامهم للرجل إذا تكلم بما يفكر عليه" جئت بها شَعْراءَ ذات وَبر، وينقله عنه صاحب المجمل،

وذكره الصحاح والأساس في المجازات واللسان والتاج ومحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والوافي ومعجم متن اللغة والمعجم الوسيط والهادي.

ومما تجدر ملاحظته أن الشواهد في المعاجم القديمة كثيرة ومتنوعة بعكس الحديثة التي تقل فيها الشواهد، ومن أجل أن نتبين الفرق أضع بين القارئ إحصائية بعدد الشواهد في كل معجم وأنواعها في الجدول (١).

لا حاجة بنا للقول بأن المصباح المنير والقاموس المحيط قديماً والرائد حديثاً قد خلتا من الشواهد ويليها المجمل (شاهد واحد) فالجمهرة (٣ شواهد متنوعة) ومثله من المعاجم الحديثة، ولكن بشواهد غير متنوعة، أقرب الموارد والبستاني والوافي ومتن اللغة، وتتساوى بعدها شواهد العين والصحاح (٥ شواهد)، ويليها بستة شواهد الأساس والمحيط والهادي، ويزيد عليها المعجم الوسيط بشاهدين وبقية المعاجم تكثر فيها الشواهد وتتنوع وأكثرها استشهاداً تاج العروس (٦٣ شاهداً) ويليه اللسان (٤٩ شاهداً) فالتهذيب (٢٧ شاهداً)،وأقلها محيط المحيط (١٧ شاهداً).

---

٣٢. الأنعام:١٠٩.

٣٣. البقرة:٩.

٣٤. الزمر: ٥٥ . الحجرات:٢.

٣٥. الأعراف:٩٥.

الجدول (١)

المعجم	الآيات القرآنية	الأحاديث الشريفة	الشعر	المثل
العين	١	١	٢	١
الجمهرة	–	–	١	٢
التهذيب	٣	٦	١٥	٣
المجمل	–	–	–	١
الصحّاح	–	٢	٢	١
المحكم	١	١	١٠	٣
الأساس	–	–	٣	٣
اللسان	٤	١٤	٢٨	٣
المصباح المنير	–	–	–	–
القاموس المحيط	–	–	–	–
تاج العروس	٧	١٣	٣٤	٩
محيط المحيط	٦	١	٦	٤
أقرب الموارد	–	–	–	٣
البستان/الوافي	–	–	–	٣
متن اللغة	–	–	–	٣
المعجم الوسيط	٥	–	–	٣
الرائد	–	–	–	–
المحيط	٣	١	–	٢
الهادي	١	١	٢	٢

نلاحظ كذلك أن الشواهد متنوعة ومواضع الاستشهاد بها متنوعة متفاوتة في ورودها، فالشعر أكثرها وروداً (١٠٣ شواهد)، ويليه المثل (٤٦ شاهداً) وأقل منه الحديث (٤٠ شاهداً)، وأقلها الشواهد القرآنية (٣١ شاهداً).

ويحسن أن أختتم بالحديث عن نسبة الشواهد الشعرية إلى أصحابها في المعاجم، ومما يبدو لي أن المعاجم العربية قد تأثرت بما نهجه المعجم الأول، وهو العين، في هذا الشأن حيث ذكر شاهدين شعريين نسب أولهما إلى صاحبه الأعشى، وهو:

وكلُّ طويل كأن السليط في
حيث وارى الأديم الشّعارا

وهو شاهد على استعمال لفظ الشّعار بمعنى اللباس أو الجل، وأما الثاني فقد استشهد به، دون نسبة على إطلاق شَعْر عَلَماً لجبلٍ والبيت:

يحطُّ العُفْر من أفناء شَعْرِ

ولم يَترُكْ بذي سلَعٍ حمارا

وقد أصبح هذا هو الظاهرة العامة في المعاجم، فلو نظرنا إلى أكثرها استشهاداً وهو تاج العروس سنجد الأمر كالتالي: أنه قد استشهد بأربعة وثلاثين شاهداً شعرياً نسب منها إلى أصحابها تسعة عشر بيتاً على الترتيب هم (امرؤ القيس ومحمد بن حمران والأعشى والشمّاخ وذو الرُمّة والأخطل وطفيل " وشاهد آخر لذي الرمة "وبشير بن النِّكْث والبُرَيْق والطرماح الجعْدي وبلعاء بن قيس وأبو عازب الكلابي والنابغة وكثيرٌ)، وأما اللسان الذي يلي التاج فقد ورد فيه سبعة عشر بيتاً منسوبة من أصل ثمانية وعشرين شاهداً ساقها، والفرق بينهما بيتان ذكرهما اللسان دون نسبة وهما بيت الأعشى المذكور آنفاً والثاني بيت الجعدي وهو :

فألقى ثوبه حَوْلاً كريتاً

على شِعْراء تُنْقِضُ بالبهام

ولو أخذنا أنموذجاً من المعاجم الحديثة وليكن محيط المحيط الذي استشهد بستة أبيات شعرية نسب منها ثلاثة للأخنس العدوي وأبي الطيب المتنبي والزمخشري، ولم ينسب للباقي، ويجدر هنا أن نلاحظ أن ما استشهد به من الأبيات المنسوب وغير المنسوب، لم تستشهد بها المعاجم القديمة، وأما أبو الطيب والزمخشري فأولهما لم يُتّفق على الاحتجاج بشعره، والثاني لم يختلف في عدم الاستشهاد بشعره مع أنه اشتهر بشيء آخر غير الشعر.

٣. **ذكر الأعلام:** وقد تكون الأعلام أسماء للرجال والنساء وألقابهم والقبائل والشعراء والجبال والبلدان والأماكن والرواة والعلماء واللغويين والنحويين، وغير ذلك، وهو ما يظهر من خلال الاطلاع على المعاجم العربية، وقبل تفصيل القول في الأعلام يجدر ان أذكر أن أكثرها اهتماماً بمثل هذه البيانات أو المعلومات هو تاج العروس وأقل منه اللسان فالتهذيب فالقاموس المحيط فالمحكم فالصحاح وأقلّها اهتماما وذكراً لها، وعلى قدر متماثل أو متساوٍ بذكر علمين، المجمل والأساس والمصباح والرائد والمحيط (معجم اللغة العربية)، وأكثر منهما العين، حيث ذكر ثلاثة أعلام فقط، وسائر المعاجم تأتي في مرتبة وسطى بدرجات متفاوتة بين المجموعتين وهي محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والوافي ومتن اللغة والمعجم الوسيط والهادي.

ويمكنني تقسيم الأعلام الواردة في المعاجم كالتالي:

أ. **أسماء العلماء والرواة من اللغويين** والنحويين والمحدّثين: كأبي زيد، وأبي عمرو الشيباني وسيبويه ويونس والأخفش والليث والكسائي وقطرب واللحياني، والفراء، وأبي عبيدة والأصمعي وشمرو ابن شميل وابن الأعرابي، ابن السكيت وثعلب والزجاج، والفارسي، والأزهري، والجوهري، والصاغاني، وابن سيده وغيرهم (ذكرتها دون ترتيب هجائي أو تاريخي). وأما من وردت أسماؤهم مع الأحاديث فالأنصار وعائشة وأم معبد والزبير ومكحول.

ب. **أسماء الشعراء وألقابهم والقبائل:** كالأعشى، والنابغة الذبياني، وامرىء

القيس وزهير والطرماح وذي الرمة، وبلعاء بن قيس، وطفيل الغنوي، والشمّاخ، وأبي عازب الكلابي أو أبي عارم (كما في المحكم)، وكثير، والأخطل والأخنس والمتنبي، والزمخشري والشويعر لقب لأكثر من شاعر كالجعفي والحنفي والشيباني. والأشعر لقب لشاعر بلوي. وممن وردت لهم ألقاب ولم يذكر أنهم شعراء بل منهم من كان نسبه للشعّر نحو: نَبْت بن أددْ لأنه ولدته أمه وعليه شَعَر وهو الأشعر الذي ينتهي نسبة إلى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان وهو نفسه اسم القبيلة التي ينتمي إليها أبو موسى الأشعري.

ج. **أسماء المراجع ومؤلفوها:** ولو تجاوزنا ما جاء في اللسان من ذكره للصحاح أحياناً، وما جاء في محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان من ذكر الأول للتعريفات والكليات والصحاح واشتراك أقرب الموارد والبستان والوافي في الكليات وإضافة اللسان من الأخيرين، لاستطعنا أن نعدّ هذه الفقرة خاصة بتاج العروس الذي أكثر من ذكر المراجع مع مؤلفيها.

د. **أسماء الجبال والمواضع الجغرافية وغيرها:** وأول ما جاء ذكره في العين هو شَعْر جبل لبني سليم او لبني كلاب، وذكر كل من التهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط، وتاج العروس ومعجم متن اللغة، وقد ذكرت بعض المعاجم شِعْر بكسر الشين اسم جبل آخر لبني جُشم كالقاموس المحيط وتاج العروس ومتن اللغة.

هـ. **أسماء النبات وغيره:** الشَّعْراء لنوع من الفاكهة ومن الذُّباب ونوع من الحمض والزعفران والشِّعْرة اسم لشعر العانة والشعير على الحبوب المعروفة وأرض ذكره التاج، وكذلك الشعرورة نوع من القثاء، والشَّعُور نوع من السمك أو اسم فرس لأحد بني تميم، والأشعرية عَلَم على فرقة من المتكلمين أتباع أبي الحسن الأشعري وقد انفرد به المعجم الوسيط.

٤. **الرموز المستعملة:** ظلت المعاجم العربية القديمة منذ العين حتى المصباح المنير ومعها الهادي من المعاجم الحديثة، تعبر عن الجمع والتذكير والتأنيث بالنص على ذلك بصورة مباشرة ودون الترميز ومن صور ذلك في العين: جمع الشَّعْر: شعور وشُعُر وأشعار وفي التهذيب الشَّعر ... يجمع على الشُعور والأشعار.

وفي مجمل اللغة الأشْعر ... والجمع أشاعر. وفي المصباح: الشَّعْر بسكون العين فيجمع على شعور، وجمع الشاعر شعراء وفي الهادي الشاعر: والجمع شعراء.

وبدأ استعمال الرمز للدلالة على الجمع بحرف ج بدءاً بالقاموس المحيط الذي بدأ الترميز المعجمي وانتهاء بالمحيط "معجم اللغة العربية" مروراً بتاج العروس ومحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والوافي ومتن اللغة والمعجم الوسيط والرائد باستثناء الهادي، ومن صور ذلك ما جاء في القاموس المحيط: شِعْر: ج أشعار ... والشعيرة ج شعائر، والأشْعَر ج شُعْر وفي المعجم الوسيط أشْعَر، الأشْعر ... ج شُعْر وأشاعر.

أما في التذكير والتأنيث فقد كان للمعاجم

القديمة صور متنوعة للتعبير عنهما فقد تذكر الجمع وتنص على المفرد كما جاء في العين: والشعارير الواحدة شعرورة، وفي التهذيب الشّعْر: الواحدة شعرة وفي الجمهرة: شعائر الله واحدتها شعيرة، المشاعر: واحدها مَشْعَر. وفي المحكم: الشعارير وأحدهم شعرور، وفي الصحاح: الشَّعَر ... الواحدة شَعْرة، الشّعير ... الواحدة شعيرة، الشعارير... الواحدة شعرورة، الشعْر واحد الأشعار.

وقد يرد التعبير على عكس ما سبق، أي يكون البدء بالمفرد ويليه الجمع كما في مجمل اللغة: الشعيرة واحدة الشعائر، وفي اللسان: الشَّعْرة الواحدة من الشعر وفي الصحاح: المَشْعَر: أحد المشاعر، والمعجم الوسيط: الشعرة واحدة الشَّعْر.

وقد عبرت بعض المعاجم بصورة مباشرة عن التذكير والتأنيث كالمصباح المنير: الشَّعْر ... وهو مذكّر الواحدة شعرة.

وفي محيط المحيط: الشَّعْراء مؤنث الأشْعَر، والأَشْعَر الأنثى شعراء، وأقرب الموارد: الشاعرة مؤنث الشاعر، وفي متن اللغة: الشَّعْراء مؤنث الأشْعَر، وفي البستان والوافي: الشاعرة مؤنث الشاعر، وقد استعان الهادي بالضمير الدال على المؤنث والمذكر للدلالة على الجنس كقوله: هو شعير وهي شعيرة، والرجل أشعر وهي شَعْراء، وأظنه قد نقلها عن المتن الذي ذكرها مرة بقوله: شاعر ج شعراء وهي شاعرة.

وأما المعاجم التي استعانت بالرموز فهي الرائد. فقد رمز إلى المذكر بحرف (م) والمحيط فرمز إليه بـ "مذ" وإلى المفرد برمز "مفـ" كالشعراء مفـ شاعر. ومن الرموز المستعملة في غير ما جاء في القاموس المحيط "والتاج ع: موضع نحو العشير" "ع: ببلاد هذيل"، واستعمل متن اللغة رمز "ز" للدلالة على المجاز. وقد أشار المعجم الوسيط لما أضافة المجمع من مفردات برمز "مج" والرائد أشار إلى المصدر برمز "مص".

٥. **تتميمات وتوضيحات:** وهي مبثوثة في ثنايا شرح المعاني من باب إتمام الفائدة أو توضيح واقعة أو إزالة غموض أو إيهام بيت من الشّعر أو تجلية لمعنى مجازي. كالذي نجده مثلاً في العين والتهذيب والصحاح والقاموس واللسان والتاج والأساس، و أرى أن أستشهد بما جاء في التهذيب باعتباره قد شغل نفسه بشرح ما أوجزه العين واعتنى بتوضيحه وتجليته ألا وهو بيان العلاقة بين شعائر الحج باعتبارها علامات لمناسك الحج وبين الشّعْر والإشعار أي العلم والإعلام بقوله:

"وقال أبو عبيدة: "شعائر الله واحدها شعيرة، وهي ما أُشعر ليُهدَى إلى بيت الله" وقال الزجاج: "شعائر الله يُعنى بها جميع متعبدات الله التي أشعرَها الله، أي جعلها أعلاماً لنا، وهي كلُّ ما كان من موقف أو مسمى أو ذبح. وإنما قيل شعائر الله لكلِّ عَلَمٍ مما تعبِّد به لأن قولهم، شَعَرت به: علمتُه، فلهذا سمِّيت الأعلام التي هي متعبدات الله شعائر. وأما إشعار الهَدْي فإن أبا عبيد روى عن الأصمعي أنّه قال:" إشعار الهَدي هو أن يُطعَن في أحد أسنمتها في أحد الجانبين بمبضع أو نحوه بقدر ما يسيل الدم، وهو الذي كان أبو حنيفة يكرهه، وزَعَمَ أنّه مثْلة وسنّة النبي ﷺ بالاتباع. وقال الأصمعي: "الإشعار: الإعلام.

والشِّعار: العلامة. قال: ولا أرى مشاعر الحجّ إلاّ من هذا، لأنها علاماتٌ. وفي حديث آخر أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال له: "مُرْ أمَّتك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فإنّها من شِعار الحجّ".

وقد شغلت بعض المعاجم الحديثة بشيء من هذا كمحيط المحيط وأقرب الموارد والمتن.

ومن التعليقات التي سيقت في محيط المحيط من المعاجم الحديثة التي تحدّد ما يصلح أن يطلق عليه مصطلح الشعر وهو ما يجب أن يتوافر له النية والقصد بقوله:" والشعر ... عند أهل العربية كلام يقصد به الوزن والتقفية، فإن لم يكن ذلك عن قصد لم يكن شعراً كما وقع في بعض آيات القرآن نحو: "**فلا تحسبن الله مخلف وعده**"[٣٦]، ونحو "**فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم**"[٣٧] نحو: "**إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف**"[٣٨] فإن الأولى موافقة لبحر الطويل والثانية للبسيط والثالثة للرجز، ولكن ذلك قد وقع اتفاقاً لا عن قصد فلا يعد شعراً ... "وقد جاء مثل هذا التوجيه في المصباح المنير وشغل حيزاً فيه، وأكتفي بما أورده محيط المحيط باعتباره معجماً حديثاً.

وهكذا نستطيع أن نقول: إنّ هذه التتميمات والتوضيحات لا تعدو أن تكون معلومات علمية أو تاريخية، لها مكان آخر هو الموسوعات المتخصصة.

خامساً: النتائج والتوصيات

وبعد، فقد كانت هذه مقارنة معجمية حاولت فيها أن أتلمّس بموضوعية أبعاد قضية تعتبر من الإشكاليات الحقيقية في المعاجم العربية، خاصة القديمة منها، ألا وهي ترتيب المشتقات ومعانيها تحت المدخل اللغوي الواحد، فلم يعد الحكم في هذه القضية انطباعياً أو من خلال ملاحظة عابرة لأحد المعاجم، بل هي ظاهرة شاملة تتقاسم سلبياتها المعاجم العربية، فقد تكفلت بالبرهنة على غلبتها، المقارنة التي أجريتها فيما بين عشرين معجماً، قديمة وحديثة، على مستويات عدة: أولها الصوتي حيث استعانت المعاجم بضبط نطق المداخل ومشتقاتها بالحركاتِ وحدّها، وبها بالنصّ على نوعها. ومن المعاجم ما أضاف إليهما الإشارة إلى باب الكلمة أو ما كانت مثلّه أو علي زنتِه من الصيغ المعروفة سماعاً. وقد بدا لي انّ اتخاذَ الحركات علامات صوتية قصيرة في العربية أخفُ مما تلجأ إليه اللغات الأخرى التي ترسم الحركات المتنوِّعة النطق حروفاً في جسم الكلمات، تضطرُ بعدَها إلى تصوير النطق بكتابة صوتية أخرى، بينما الحركاتُ في العربية علاماتٌ صوتيةٌ قصيرةٌ ترسم فوق الحروف، وإذا طالت الأصواتُ رسمت حروفاً من جنسها تتلاءمُ مع جنسِ الحركةِ التي نشأتْ عنها ويكتفى بذلك لتيم نطقُها بشكل صحيح.

وأما الجانب التصريفي فقد جعلتُ الترتيبَ الذي رسمَه المعجمُ الوسيطُ المنهجَ القياسي بين الأفعال والأسماء بما استفاده من مقارباتِ التجريب والتجديد التي سبقته من الشدياق والبستاني و دوزي و فيشر، ووجدت أن المعاجم العربية قد توزعتها ثلاثُ طرق، فمنها ما قدّم الأسماءَ على الأفعال دون الثبات على هذا التقديم بل في خلط بينهما، وأما الطريقة

٣٦. إبراهيم: ٤٧.
٣٧. الأحقاف: ٢٥.
٣٨. الأنفال: ٣٨.

الثانيةُ فنقيضُ الأولى بمعنى إن من المعاجم ما قدم الأفعالَ على الأسماء ولكنها تتفق مع الأولى في الخلط وعدم التنظيم. ويبدو أن هذا التناقض مبنيٌّ على خلاف سابق بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات، وأما الطريقة الثالثة فهي التي التزمتْ تقديم الأفعال بخطة منظمة أخرت فيها الأسماء وهي التي اتبعتها المعاجم الحديثة.

أما بالنسبة للمجرد والمزيد فقد التزمت المعاجم بصيغ المجرد الثلاثي وترتيبها، أما صيغ المزيد فقد تفاوتت المعاجمُ في الالتزام بها وبترتيبها، أما عدمُ الترتيب بين اللازم والمتعدي فكان الأمر الغالب على المعاجم فلم يلتزم بتقديم اللازم سوى المعجمِ الوسيط والمحيط (معجم اللغة العربية) وأما بقيةُ المعاجم فقد بدأت بصيغة المتعدي.

أما الترتيب بين الأسماء فيغلبُ عليه الاضطراب وعدم الانتظام فلم يتفق في البدء بالصفة المشبهة مع المعجم الوسيط، وهو الذي اتبع الترتيب الهجائي، سوى العين وأساس البلاغة، ولم يوافقة بالانتهاء بالُمشْعر أي من المعاجم.

والمصادرُ إما أن تذكر تاليةً للأفعال أو تذكر دون أفعالها. ولم يكن لترتيب المشتقات (الصفة المشبهة وأسماء الفاعل والمفعول والمكان) منهجٌ ينظمُ ورودها وطريقة إيرادها، مع عدم الاعتناء بالنص بالعبارة أو الرمز على نوع المشتق.

وأما الجموعُ فقد تنوعتْ طرقُ إيرادها فقد يذكرُ المفرد متلواً بالنص على جمعه أو متلوّا برمز يدل على أنه جمع، وقد يرد الجمعُ متلواً بالنص على مفرده أو واحده بالإشارة إلى أنه جمع لكذا. وقد يرد المفردُ متلواً بجمعه مباشرة دون النص على ذلك... وهناك أسلوب آخر يورد المفرد في تركيب وصفي متبوعاً بالجمع في صورة تركيب وصفي أيضاً نحو: رجلٌ أشْعَر ورجالٌ شُعْر، وقد ورد الجمع دون واحدة أيضاً، ولم تعتنِ المعاجم بذكر نوع الجمع.

وفي الجانب المعنوي فقد أعطت أكثر المعاجم المعنى العام الحسيَّ للمادة الأولوية وهو الشَّعْر مع اتفاقها التقريبي على تعريفه بالمغايرة التي لا تكشف عن جوهره. وكان أكثرها علمية معجم الهادي لاستفادته أو تأثره بالمناهج الغربية، وأما المعنى العقلي بشقيه اللغوي والاصطلاحي وهو الشِّعْر فقد نال الأولوية عند ستة من المعاجم القديمة والحديثة، وغلب على تعريفه التنبية على خاصيتي الوزن والقافية، كذلك لا بد من تسجيل تداخل المعاني العقلية والحسية سواء أكان البدءُ بالمعنى الحسي أم العقلي، مع ملاحظة غلبة المعاني الحسية على المعاني العقلية في المادة.

أما فيما يخص الحقيقي والمجازي من المعاني فقد بدأت المعاجم بداية صحيحة بالمعاني الحقيقية، ولكن للأسف تخللتها المعاني المجازية، وكان الأولى أن تبدأ بالمجازي حين تنتهي من الحقيقي.

وهناك عناصرُ أخرى أدخلها أصحابُ المعاجم إلى النصوص المعجمية كالبحوث النحوية والصرفية والدلالية سيقت من أجل تعليل زيادة أو ورود صيغة مخالفة للأصل أو إطلاق لفظ للدلالة على معنى، فإذا كان ورودها بإيجاز مقبولاً فإن التوسع فيها ليس

مكانه المعاجم.

أما الشواهدُ الشعرية والنثرية فلا ينكرُ أحدٌ ضرورة الاستدلال بها على وجود لفظ بمعنى ما أو ورود معنى في لفظ ما .... الخ، ولم يقصر المعجميون القدماءُ في هذا الشأن، وكان استخدامها في المعاجم الحديثة بين القليل والنادر.

ومنها ما خلا تماماً من الشواهد كالمصباح المنير والقاموس المحيط قديماً والرائد حديثاً.

وأما الأعلامُ فقد توزعتْ على أسماء الرجال من رواة ولغويين ونحاة وشعراء، والمراجع ومؤلفيها كذلك على القبائل والجبال والأماكن الجغرافية وأسماء النباتات والحيوانات.

وكان الفضلُ في استعمال الرموز في المعاجم للفيروز آبادي في القاموس المحيط كاستعماله رمز (ج) للجمع و (ع) لأسماء المواضع، وسارت على نهجه المعاجم التي تلته قلة وكثرة، وبعضها استخدمه في التذكير والتأنيث فرمز في الرائد للمذكر بـ (م) وفي المحيط بـ (مذ)، وفيه للمفرد (مفـ) وفي متن اللغة رمز للمجاز بـ (ز) وفي الرائد للمصدر برمز (ص) وفي المعجم الوسيط برمز (مح) لما يضيفه مجمع اللغة العربية من مفردات.

وما يعيب الرموز في المعاجم هو عدم الاتفاق على توحيدها فيما بينها فكل معجم له رموزه الخاصة، ولم تتفق إلا على رمز ج للجمع.

ولم يقف الأمر عند هذه العناصر بل كان يضيف كل معجم ما يراه مناسباً من وجهة نظر صاحبه فوُجد فيها ما سميته تتميمات وهو عبارةٌ عن معلومات أو تعليقات، مكانها المناسب هو الموسوعات الدينية أو التاريخية أو العلمية التخصصية.

ومن التوصيات التي اضعها في ختام هذا البحث وأرى أنه يمكنُ الأخذُ بها وتطبيقُها في معاجمنا القادمة ما يلي:

١. الالتزامُ الدقيق بالحركات باعتبارها علامات صوتية تضبط بها الكلمات، وإنْ عيب استعمالها قديماً وحديثاً، ولكن مع دقة الضبط للكلمات والشواهد تخلصُ المعاجم من التصحيف، ودليلي على ذلك أن الكتب التي أشرف على طباعتها مجموعةٌ من اللغويين المدققين في بداية عصر النهضة، كتلك التي طبعت في مطبعة بولاق ما زالت هي المرجع في دقة الضبط، لما لقيته من عناية فائقة يمكنُ توفيرها في أيامنا.
٢. بالنسبة لترتيب المشتقات فأرى ان يكون المدخل هو الجذر، ثم البدءُ بالأفعال المجردة مقرونة بمصادرها، ثم المزيدة مصادرها ثم المشتقات الاسمية مرتبة هجائياً مع جموعها.
٣. الأخذ في الاعتبار أن تقدم الأفعالُ اللازمة، وبعدها الأفعال المتعدية بنفسها أو بأحد أحرف التعدية ثم المتعديات بحروف الجر.
٤. مراعاة البدء بالمعنى العام الحسي ثم تفريعاته ثم المعنى العام العقلي وتفريعاته.
٥. الحرص على الشرح والتعريف العلمي مع الاستعانة بأية وسيلة توضحُ المعنى وتحدده كالرسم والتصوير أو غيرهما.
٦. تقديم المعاني الحقيقية على المعاني المجازية أولى لأنه يتوافق مع الاستعمال اللغوي، ولأنه يصعب فهم المعنى المجازي

قبل معرفة الحقيقي السابق عليه.

٧.توضع الاستعمالات اللغوية الصحيحة أو الفصيحة أو الصائبة دون اللجوء الى تعليل صحتها نحوياً أو صرفياً، ويكفي للبرهنة على صحة المعنى بإيراد الشاهد ولا ضرورة للتعليلات الدلالية.

٨.ضرورة إيراد الشواهد، شعرية أو نثرية من مصادرها للاستدلال بها، على المعاني القديمة والمستخدمة، ولا يكتفى بنقلها عن المعاجم القديمة، وعليه فما يستجد من المعاني على المصنف ان يستشهد له من الاستعمال اللغوي، ويستحسن هنا اللجوء الى ما أقرته المؤسسات والمجامع المختصة، حتى يأخذ المعجم المواصفات المعيارية والوصفية.

٩.المعجم ليس دائرة معارف عامة بل هو ديوان جامع لمفردات اللغة بترتيب معين من أجل ضبطها وبيان معانيها من خلال استخداماتها واشتقاقاتها المتفرعة عن جذورها، لذا يستحسن فيه تحاشي ذكر الأعلام مهما كان نوعها. لأن مكانها الطبيعي حسب نوعها فالأعلام التاريخية في الموسوعات التاريخية أو كتب التاريخ، وكذلك أعلامُ اللغة والنحو مكانها كتب اللغة والنحو، والأعلام الجغرافية مكانها الموسوعات الجغرافية وكذلك النباتات والحيوانات... الخ.

١٠.اللجوء إلى الرموز والاختصارات ضرورة يجب أخذها بعين الاعتبار بشرط توحيدها في المعاجم، لا أن يتخذ كل معجم اختصاراته ورموزه الخاصة به.

المراجع :

١) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٥م.

٢) الأزهري، أبو منصور، **تهذيب اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

٣) أنيس، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، إدارة أحياء التراث الإسلامي، قطر، (بلا.ت).

٤) البستاني، بطرس، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، (بلا.ت).

٥) البستاني، عبدالله، **البستان**، المطبعة الامريكانية، بيروت، ١٩٢٧م.

٦) البستاني، عبدالله، **الوافي**، مكتبة لبنان، بيروت، (بلا.ت).

٧) الجوهري، اسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربي**، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

٨) حسان، تمام، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الانجلو المصري، القاهرة، ١٩٥٥م.

٩) الخطيب، أحمد شفيق، **حول المعجم العربي الحديث**، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ١٩٨٣م.

١٠) درويش، عبدالله، **المعاجم العربية**، مكتبة الشباب، القاهرة، (بلا.ت).

١١) ابن دريد، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينية، (بلا.ت).

١٢) رضا، أحمد، **معجم متن اللغة**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٨م.
١٣) الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (بلا.ت).
١٤) الزمخشري، جار الله محمود، **أساس البلاغة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٠م.
١٥) ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار، ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٨م.
١٦) الشدياق، أحمد فارس، **الجاسوس على القاموس**، القسطنطينية، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.
١٧) الشدياق، احمد فارس، **سر الليال في القلب والإبدال**، المطبعة السلطانية، الآستانة، ١٢٨٤هـ.
١٨) الشرتوني، سعيد، **أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد**، المطبعة اليسوعية، بيروت، ١٨٨٩م.
١٩) عبدالباقي، محمد فؤاد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، دار احياء التراث العربي، بيروت، (بلا.ت).
٢٠) عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب**، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.
٢١) الفارابي، اسحق بن إبراهيم، **ديوان الأدب**، تحقيق أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.
٢٢) ابن فارس، أحمد، **مجمل اللغة**، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي، ط١، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥م.
٢٣) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق عبدالله درويش، بغداد، ١٩٦٧م.
٢٤) أبو الفرج، محمد أحمد، **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، (بلا.ت)
٢٥) فريحه، أنيس، **اللهجات وأسلوب دراستها**، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٤م.
٢٦) فليش، هنري، **العربية الفصحى**، تعريب وتحقيق عبدالصبوّر شاهين، ط١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م.
٢٧) الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، دار الجليل، بيروت، (بلا.ت).
٢٨) الفيومي، أحمد بن محمد علي، **المصباح المنير**، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
٢٩) الكرمي، حسن سعيد، **الهادي إلى لغة العرب**، دار لبنان للطباعة والنشر، (بلا.ت).
٣٠) اللجمي، أديب وزملاؤه، **المحيط (معجم اللغة العربية)**، القاهرة، ١٩٩٣م.
٣١) مجاهد، عبدالكريم، **الدلالة اللغوية عند العرب**، دار الضياء للنشر، عمان، ١٩٨٥م.
٣٢) مجموعة من الباحثين، **في المعجمية العربية المعاصرة**، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
٣٣) مجموعة من الباحثين، **ملتقى ابن منظور الافريقي**، الملتقى الثاني في اللغة والأدب والتاريخ، دار المغرب العربي، تونس، (بلا.ت).

٣٤) مـراد، إبراهيـم، **دراسـات فـي المعجـم العربـي**، ط١، دار الغـرب الإسـلامي، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٥) مسـعود، جـبران، **الرائـد**، دار العلـم للملايين، (بلا.ت).

٣٦) ابـن منظـور، أبـو الفضـل جمـال الديـن محمـد بـن مكـرم، **لسـان العـرب**، ط١، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣٠٠هـ.

٣٧) نصّـار، حسين، **المعجم العربـي**، نشـأته وتطوّره، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٥٦م.

٣٨) Shaban, Fuad, **Studies in the Literary Essay**: Damascus University Press, 1979.

٣٩) Hornby, A.S, **Dictionary of Current English**, Oxford Advanced Learners, Oxford University Press.

Editing Arabic Lexical Text

Abdulkarim Mujahid

Abstract

This study focuses on a lexicographical problem. i.e the order of derivations and their meanings under the same linguistic entry. Through a comparison of twenty old and modern Arabic dictionaries. The following levels will be examined: the phonological level; dictionaries sometimes adhere to diacritics on entries and derivations or by refining to their sorts and the auditory analogy. The morphological level; some dictionaries introduced nouns, and others introduced verbs first especially modern dictionaries. The means of mentioning plurals vary and the concrete meaning was mentioned first and denotative meaning was mentioned before the connotative one.

In addition, a survey of literature was carried out. It should be noted that each dictionary employed different symbols.